

التقرير السنوي 2023

المحتويات

5	الرؤية، أهداف الشركة، القيم الأساسية
7	نبذة عن الشركة
7	خدمات الشركة
9	كلمة رئيس مجلس الإدارة
13	أعضاء مجلس الإدارة
15	معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية
17	إحصائيات تطورات حجم الأعمال
19	التميز في تقديم الخدمات
19	معايير الأمان وسرية المعلومات
21	تدريب وتأهيل الشركاء
22	الميزانية
53	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
55	تقرير الحوكمة
71	قائمة المساهمين الرئيسيين بالشركة
73	الأعضاء المشتركين في شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (ساي نت)



الرؤية



نتطلع إلى الريادة والتقدم في صناعة وبناء شبكة معلومات استثمارية تقوم على أفضل المعايير الدولية وذات جودة عالية من أجل توفير قيم إضافية للمساهمين وللعلماء.

أهداف الشركة

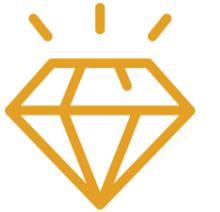


مساعدة القطاعات المالية والمصرفية على إتخاذ القرار الصائب عند منح التسهيلات الائتمانية وذلك من خال الخدمات التي توفرها شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية.

تسهيل عمليات التمويل وزيادة نسب تحصيل التمويل الممنوح للعميل وأيضا تقليل التمويل المتعثّر.

المساهمة في تسهيل معاملات الأفراد والتقليل من مخاطر الائتمانية والتمويلية.

القيم الأساسية



الثقة

الجودة

الالتزام

الأمن وسرية المعلومات

الدقة والشمولية

نبذة عن الشركة

تأسست شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية عام 2001 طبقاً لأحكام قانون الشركات وتعديلاته، والقانون رقم 2 لسنة 2001 في شأن إنشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط والصادر في تاريخ 14 يناير 2001، والملغى بموجب أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 في شأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية، الصادر في تاريخ 10 فبراير 2019.

شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية هي شركة مساهمة كويتية مغلقة متخصصة في أعمال طلب وجمع وحفظ وتحليل واستخدام المعلومات الائتمانية وإعداد السجل الائتماني وإصدار التقارير الائتمانية والتصنيف الائتماني للعملاء من الأفراد والشركات، وفقاً لأحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية، حيث تضع شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية كافة إمكانياتها لتزويد جميع القطاعات المالية والمصرفية والتجارية بمنظومة واسعة من الخدمات في مجال الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني والخدمات الأخرى ذات القيمة المضافة

خدمات الشركة

تجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية وغيرها من التسهيلات الائتمانية الناتجة عن البيع بالتقسيط للسلع والخدمات وتزويد بنك الكويت المركزي ومقدمي البيانات والمعلومات من البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل والشركات والمؤسسات التجارية الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة التي تقوم بمنح تسهيلات ائتمانية عن طريق البيع بأي شكل من أشكال نقل الملكية بالتقسيط للسلع والخدمات والمستخدمين المرخص لهم والعملاء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المصرح لهم بالاستعلام والحصول على المعلومات والتقارير الائتمانية التي تقدمها الشركة والعملاء الذين تتعلق بهم المعلومات والبيانات ولهم سجلات ائتمانية لدى الشركة وأي جهات أخرى محلية أو أجنبية يوافق عليها بنك الكويت المركزي وكل من له علاقة بأنظمة الإبلاغ عن الائتمان والمعلومات الائتمانية وفق أحكام القوانين المنظمة لنشاط الشركة بناء على طلبها بالمعلومات والبيانات عن كافة أنواع القروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء تلك الجهات وقت طلب المعلومات

تكوين قاعدة بيانات ائتمانية من خلال طلب وجمع ومعالجة وحفظ وتحليل وتبويب واستخدام وتداول المعلومات الائتمانية وإعداد السجل الائتماني والبيانات الشخصية والائتمانية المتعلقة بمديونيات عملاء شركات التمويل العقاري وشركات التأمين وجميع أنواع شركات الإجارة والتمويل وشركات السيارات وشركات الاتصالات، إضافة إلى الجهات الأخرى من مقدمي البيانات والمعلومات ومستخدمي البيانات والمعلومات المنصوص عليهم في أحكام القوانين المنظمة لنشاط الشركة

توفير وتقديم جميع خدمات الاستعلام الائتماني والتصنيف الائتماني والإبلاغ الائتماني وإصدار تقارير المعلومات الائتمانية للعملاء من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من دون إبداء أي توصيات أو آراء من قبل الشركة تتعلق بمنح الائتمان من عدمه وإعداد وتطوير أدوات ومعايير المخاطر وما يتعلق بها

توفير المعلومات الإيجابية والسلبية للعميل في آن واحد وتوضيح مدى جدارة الملاءة الائتمانية للعميل، سواء الحالية أو التاريخية
الحصول على بيانات العميل من قاعدة بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية بشكل فوري ومحدث.

تنبيه الجهات المانحة للائتمان عند تجاوز العميل الشروط والضوابط الموضوعية من قبل الجهات الرقابية في شأن الحصول على تسهيلات ائتمانية

من الإنجازات التشغيلية على صعيد التوسع في نموذج أعمالها وتحقيقاً لإستراتيجيتها المؤسسية وما لها من أثر وقيمة مضافة للعملاء والمساهمين على حد سواء ، حيث تزامنت تلك الإنجازات مع العديد من التحديات التي يواجهها التطور السريع للتكنولوجيا وخاصة في القطاعات المصرفية والمالية والتي أثبتت قوة ومرونة نموذج عمل (ساي نت) في دفع المزيد من عجلة التقدم والإستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة للتسريع في عملية التحول الرقمي ، وبذل كافة الجهود والمسااعي لإقتناص جميع فرص الأعمال والمشروعات بما يتوافق نظامها الأساسي ومتطلبات مع أحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية مما يساعدها في تحقيق النمو في أعمالها التشغيلية ونتائجها المالية. ومن خلال توجيهات بنك الكويت المركزي ورؤية مجلس الإدارة المتفائلة وفريق العمل المتفاني وخطة إستراتيجية تحول (ساي نت) الراسخة فيما يتعلق بالنهج المتبع لضمان إستمرارية وسير الأعمال على النحو الموضوع لها ، حيث تحرص (ساي نت) على تلبية إحتياجات العملاء وتوقعات المساهمين الكرام في جميع خطتها الحالية والمستقبلية، وتعمل جاهدة على الاستفادة من البنية التحتية القوية لها للحفاظ على ريادتها في تشكيل وتوجيه عملية الرقمنة في جميع عملياتها التشغيلية

على مدى أكثر من ربع قرن ساهمت (ساي نت) في رفع مستوى أداء أعمالها من خلال بحثها المستمر حول إيجاد منتجات وخدمات مبتكرة ومتطورة بما يتفق مع إستراتيجية التحول الرقمي لدى بنك الكويت المركزي، لتؤهل نفسها بالانتقال السريع نحو بيئة أعمال تركز على مواكبة التطورات الهائلة تكنولوجيا في الصناعة الائتمانية مما يدعم قدرة القطاعات المصرفية والمالية والتجارية في تقديم خدماتهم في ظل بيئة عالية التنافسية ، ومن ناحية أخرى وفي إطار تنفيذ (ساي نت) لخطة إستراتيجيتها، فإنها ستعمل جاهدة مستخدمة جميع القنوات والجهات لضم قطاعات أخرى غير الجهات المصرفية والمالية والتجارية من شأنها إثراء قاعدة بياناتها الائتمانية، مع العمل الدائم على تطوير عملياتها بشكل مستمر لتمكين العملاء ومساعدتهم في الحصول على معلوماتهم الائتمانية بشكل بسيط وسهل دون وجود أية تعقيدات أو عراقيل تحول ذلك ، والإستمرار في تقديم الدعم التكنولوجي واللوجستي اللازم لتطبيق توجيهات بنك الكويت المركزي الرشيدة في نقل الأعمال بشكل رقمي ولجميع القطاعات سواءا كانت الحكومية أو الخاصة

إن أهم ما يميز إستراتيجية (ساي نت) هي المساعي الجادة نحو الإستفادة من الخبرات والكوادر الفنية والعملية لتقديم وإبتكار منتجات ائتمانية متعددة، مع إكتشاف أسواق جديدة وأفاق جديدة لتقديم خدماتها على أثر خبراتها العريقة في مجال المعلومات الائتمانية مما يعزز سمعة دولة الكويت الحبيبة كرائدة من رواد الفكر المستقبلي المعاصر المستنير، وأيضا كوجهة معرزة للإبتكار والإبداع أما فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات الجديدة فإنه يسعدنا أنه تم تحويل متابعة مهام تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بمحفظة الشيكات المرتجعة والحسابات المقفلة لعدم كفاية الأرصدة لتثري أيضا تقرير المعلومات والبيانات الائتمانية الخاصة بالعميل ، والتركيز المستمر على أمن وسلامة وتطوير البنية التحتية لقواعد بياناتها وهو من أهم العناصر المحفزة والقوية لنمو الخدمات المساندة في القطاع المالي والمصرفي في دولة الكويت، كما أن (ساي نت) بصدد تطوير بعض النظم خلال المرحلة القادمة والتي ستكون إستمراراً لبعض الأعمال التي نجحت في تنفيذها خلال الأعوام الماضية حيث أن العديد من الخدمات ما زالت في مراحل مختلفة من التطوير وذلك تمهيداً لطرح المنتجات والخدمات الجديدة بالكامل في السوق المصرفي

عالية بدر الحميضي

رئيس مجلس الإدارة



تقرير مجلس الادارة عن نشاط شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (ساي نت) ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2023

بداية فإنه يسعدني وبطيب لي بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع موظفي شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (ساي نت) أن أرحب بكم في الإجتماع السنوي الرابع والعشرين للجمعية العامة العادية، وأنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم لجميع مساهميننا الكرام بجزيل الشكر والإمتنان على ثقتكم ودعمكم المستمر والذي يمثل الحافز الأساسي لبذل أقصى الجهود في تلبية تطلعات المساهمين والعمل على تحقيق أهداف وإستراتيجية التحول في ضوء مواد القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية وضوابط بنك الكويت المركزي الصادرة له

السادة المساهمين الكرام:

تواصل شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية بذل كافة الجهود الرامية لترسيخ الحفاظ على مكانتها كجهة وحيدة مرموقة في توفير خدمات ذات قيمة مضافة للقطاعات المصرفية والمالية والتجارية في دولة الكويت ، فقد تمكنت (ساي نت) من تحقيق العديد

النتائج المالية:

وختاماً، فإنه يسرني في هذا المقام أن أتقدم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة، بخالص الشكر والتقدير لمعالي المحافظ السيد/ باسل الهارون، وسعادة السيدة/ سحر الرميح - نائب محافظ بنك الكويت المركزي - والسيد/ عبدالحميد داود العوض - المدير التنفيذي لقطاع الرقابة - وجميع السادة المسؤولين في بنك الكويت المركزي على دعمهم المستمر وتوجيهاتهم السديدة، وإلى السادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع موظفي (ساي نت) على الجهود المبذولة والتفاني في العمل مع تمنياتنا لهم بدوام التقدم والنجاح، كما نشكر غاليتنا دعم مساهمينا ومشتركينا الكرام

مع أطيب التمنيات لجميع بدوام التقدم والتوفيق ...

عالية بدر الحميضي
رئيس مجلس الإدارة

خلال السنة المالية 2022 / 2023 حققت (ساي نت) صافي أرباح بلغت قدرها -/2,681,223 د.ك بعد إستقطاع مخصصات الزكاة ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، كما بلغ إجمالي الإيرادات خلال السنة المالية المنتهية في تاريخ 2023/9/30 مبلغ -/5,231,269 د.ك، وهو ما ساهم في تعزيز حقوق ملكية المساهمين ليبلغ قدره -/19,915,617 د.ك، وهو ما أوصى معه مجلس الإدارة للجمعية العامة العادية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة قدرها 2% من رأس مال (ساي نت) المدفوع بمبلغ إجمالي وقدره -/329,688 د.ك وذلك على السادة المساهمين الحاليين والمقيدين في سجل أسهم (ساي نت) لدى الشركة الكويتية للمقاصة حتى تاريخ انعقاد الإجتماع المائل وبعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية والجهات المختصة ذات الصلة، كما إقترح مجلس الإدارة بمنح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة نظير مجهوداتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2023/9/30 بنسبة قدرها 1.83% من الأرباح بعد إستقطاع وإستئصال الاستهلاكات والإحتياطيات وتوزيع الأرباح على المساهمين بحسب النسبة المقترحة من مجلس الإدارة ومخصص مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومخصص ضريبة زكاة المال بإجمالي قدره -/49,000 د.ك (تسعة وأربعون ألف دينار كويتي) بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية والجهات المختصة ذات الصلة

إن تلك النتائج المالية تؤكد بوضوح قوة العناصر الجوهرية التي تعزز من أداء (ساي نت) وجودة أعمالها كما أنها تُعد أساساً راسخاً ترتكز عليه خطط النمو خلال العام القادم، ولكي نتمكن من متابعة حصد نتائج الإنجازات فإن من أهم تلك العناصر الجوهرية هو مساهمة موظفينا من ذوي المهارة والكفاءة والذي يعتبر إخلاصهم وتفانيهم في العمل هو بمثابة المحرك الأساسي لتحقيق ذلك النمو، ولذلك فإننا نحرص دائماً على تعزيز كفاءة فريق عملنا والإستمرار في توفير فرص التدريب اللازمة لهم، وكذلك المساهمة في تطوير قدراتهم ومهاراتهم بما يتيح لهم التميز والتفوق في مجال عملهم ومن ثم تحقيق النتائج الجيدة والمثمرة (لساي نت) ومساهمتها

الإستدامة في إستقطاب الكوادر الوطنية:

وإستمراراً لمساعي (ساي نت) الدؤوبة والمستمرة في استقطاب الكوادر الشابة الوطنية، فإنها تواصل بذل جهودها الحثيثة في توكيت أغلب الوظائف والتي تأتي تماشياً مع توجهات مجلس الإدارة والخطة الاستراتيجية بأن تولي أهمية كبرى للكوادر الوطنية للعمل ضمن فريق عملها وهو الأمر الذي تحرص معه (ساي نت) على استقطاب الشباب والشابات الكويتيين من حديثي التخرج والقيادات الوطنية الذين يمتلكون الطموح والدافع للالتحاق بالعمل لديها والإستفادة من خبراتها

النظرة المستقبلية لعام 2024:

إننا في (ساي نت) نتبنى دائماً منهج إستباقي قادر على إكتشاف المتطلبات والإحتياجات المستقبلية للقطاعات المصرفية والتمويلية وأيضاً لأصحاب الأعمال بمختلف نطاقاتها، وأيضاً التعرف على المخاطر والتحديات المحتملة وفق دراسات عملية متخصصة لإكتشاف أفضل الآليات والنظم حتى يتسنى لنا تطويرها وتعزيز فعاليتها، وكذلك التعرف على دور وطبيعة عملياتنا التشغيلية في تلبية الإحتياجات الإستراتيجية لدولة الكويت في ظل توجهات بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى، والمساهمة بدورنا في تحقيق أهداف ورؤية دولة الكويت 2035 عبر دعم الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التنمية البشرية وإزكاء روح المنافسة ورفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز مؤسسي داعم، يعمل على ترسيخ القيم الوطنية والحفاظ على الهوية الاجتماعية والتنمية البشرية ويوفر البنية الأساسية الملائمة لبيئة أعمال مشجعة ومتطورة، ولذلك فإننا نرى أن الفترة القادمة تتطلب الحفاظ على المرونة لتحقيق المزيد من الإنجازات وإدراك متطلبات إستكشاف مجالات التكنولوجيا الحديثة والرقمية المبتكرة بما يحافظ ويعزز أعمال (ساي نت) من خلال البحث عن إمكانات وتحديات جديدة. وسوف تواصل (ساي نت) خلال عام 2024 تركيز كافة جهودها على مسار نموها المستقبلي من موقع ريادي و متميز تعمل فيه على تعدد منتجاتها وإبتكاراتها بطرق تكنولوجية متطورة، كما ستستمر (ساي نت) في دراسة عدد من المبادرات والخدمات الإستراتيجية وإستغلال كافة العوامل والقدرات الرقمية التي يتم بناؤها بالصورة الأمثل لتعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي



السيدة/ عالية بدر الحميضي
رئيس مجلس الإدارة
ممثل بنك الكويت المركزي



السيد/ ناصر محمد يوسف القيسي
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثل بنك برقان



السيد / عبدالعزيز صالح الزعابي
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلًا عن البنك التجاري الكويتي



السيد / محمد حبيب البلوشي
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلًا عن البنك الأهلي الكويتي



السيد / فهد عثمان البدر
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلًا عن بنك الكويت الدولي



السيد / خالد عبدالله عبد الرحمن العلي
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلًا عن شركة التسهيلات التجارية



السيد / ياسر محمد عبدالله السعد
عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)
ممثلًا عن بنك البحرين والكويت

أعضاء مجلس الإدارة

تؤكد ساي-نت إصرارها على بلوغ أعلى المستويات الممكنة لعملائها من المؤسسات المالية وغير المالية مما أدى إلى تحقيق نمو قوي من الأرباح الصافية على مدى السنوات الماضية، وقد ساعد هذا النمو على تطوير إستراتيجية ساي-نت لتنوع مصادر الدخل من خلال العمل على طرح منتجات وخدمات جديدة تساهم في تحقيق أهداف المساهمين. إن من أهم الأولويات لدى ساي-نت أنها تحرص على مواكبة أحدث التقنيات التي تظهر في سوق المعامات المالية وبالتالي يمكن خدمة العملاء بشكل أفضل، ومن خلال القيام بهذه العملية فإن ساي-نت تعمل باستمرار على تطوير خدماتها بهدف مواصلة تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة لعملائها من المؤسسات المالية وغير المالية

معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية



إحصائيات تطورات حجم الأعمال

خلال السنة المالية المنتهية
في 30 سبتمبر 2023

أولاً: الإحصائيات العامة

م	البيان	الإحصائية الإجمالية المقارنة كما في		معدل التغير %
		السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2022	السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2023	
1	إجمالي عدد المشتركين	78 مشترك	78 مشترك	0
2	إجمالي عدد مستخدمي النظام الآلي (ساي نت)	3157 مستخدم	3359 مستخدم	6.4

ثانياً: محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية "الأفراد"

م	البيان	الإحصائية الإجمالية المقارنة كما في		معدل التغير %
		السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2022	السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2023	
1	عدد حسابات محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية "الأفراد"	10,573,041 حساب	11,239,034 حساب	6.3
2	عدد عمليات الاستعلام الآلي عن العملاء الأفراد في محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية.	963,985 استعلام	1,160,876 استعلام	20.4
3	عدد تقارير المعلومات الائتمانية للعملاء الأفراد (استعلام العميل عن نفسه).	42,478 تقرير ائتماني فردي	71,995 تقرير ائتماني فردي	69.5
4	إجمالي عدد حسابات القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية الجديدة للأفراد.	589,837 حساب	568,575 حساب	(3.6)
5	إجمالي عدد البيانات الفردية للعملاء الأفراد في محفظة القروض الاستهلاكية والإسكانية والبطاقات الائتمانية.	1,619,647 فرد	1,677,637 فرد	3.6
6	القيمة الاجمالية النقدية الممنوحة للحسابات الائتمانية للعملاء "الأفراد"	5,966,322,863/- دك	4,270,465,033/- دك	(28.4)

ثالثاً: محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية

م	البيان	الإحصائية الإجمالية المقارنة كما في		معدل التغير %
		السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2022	السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2023	
1	إجمالي عدد الحسابات لمحفظة التسهيلات الائتمانية التجارية	679,027 حساب	870,631 حساب	28.2
2	عدد عمليات الاستعلام الآلي عن عملاء محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية	17,743 استعلام	20,053 استعلام	13.0
3	إجمالي عدد تقارير المعلومات الائتمانية لعملاء محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية (استعلام العميل عن نفسه)	289 تقرير ائتماني تجاري	254 تقرير ائتماني تجاري	(12.1)
4	عدد عملاء محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية.	67,788 عميل	86,850 عميل	28.1
5	إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية في محفظة التسهيلات الائتمانية التجارية النقدية (للحسابات المفتوحة فقط) من واقع النظام الآلي	36,994,904,178/- دك	37,759,637,972/- دك	2.1

رابعاً: النتائج المالية

م	البيان	الإحصائية الإجمالية المقارنة كما في		معدل التغير %
		السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2022	السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2023	
1	إجمالي أصول الشركة	18,940,785/- دك	21,305,151/- دك	12.5
2	إجمالي الإيرادات النقدية	4,436,285/- دك	5,231,269/- دك	17.9
3	إجمالي صافي الأرباح	2,227,248/- دك	2,681,223/- دك	20.4
4	إجمالي مجموع حقوق ملكية المساهمين	17,625,394/- دك	19,915,617/- دك	13
5	توزيع أرباح المساهمين	342,000/- دك	329,688/- دك	(3.6)
6	مكافأة مجلس الإدارة	49,000/- دك	49,000/- دك	

خامساً: معدلات النمو خلال الخمس سنوات السابقة

م	البيان	السنوات المالية				
		2019 %	2020 %	2021 %	2022 %	2023 %
1	معدل العائد على الأصول	11.3	6.2	9.6	12.3	13.1
2	معدل العائد على المساهمين	11.6	6.5	10.2	13	13.9
3	التوزيعات	10 فلس	10 فلس	15 فلس	15 فلس	2 فلس

سادساً: إحصائيات شكاوى العملاء

م	البيان	الإحصائية الإجمالية المقارنة كما في		معدل التغير %
		السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2022	السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2023	
1	إجمالي عدد شكاوى العملاء التي تم تقديمها لـ (ساي نت)	17 شكوى	24 شكوى	41
2	نسبة حل الشكاوى المقدمة من العملاء	100%	100%	0
3	إجمالي عدد شكاوى العملاء المتعلقة بعمليات المعالجة والتشغيل للبيانات والمعلومات	0	0	0
4	إجمالي عدد شكاوى العملاء المتعلقة بوجود خطأ في البيانات والمعلومات الواردة في التقرير الائتماني لهم	14 شكوى	7 شكوى	(50)

التميز في تقديم الخدمات

قامت ساي نت على مدار السنوات الماضية بحل كافة المشكلات المتعلقة بالبيانات الخاصة بالعملاء وتقليل المخاطر الائتمانية بإصدارها لتقرير ائتماني شامل للعميل يحتوي على بياناته الفردية من واقع النظام الآلي للهيئة العامة للمعلومات المدنية، كما يتضمن كافة التزامات العميل المالية الحالية والتاريخية وتوضيح حالته السلبية في حالة ما إذا كان متعثراً من عدمه، كما إن ساي-نت تحرص على تدريب المشتركين في النظام بصورة دورية على تقديم وقرأة المعلومات في النظام الآلي لضمان جودة التقرير الائتماني

معايير الأمان وسرية المعلومات

تولي شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (ساي-نت) سرية المعلومات بشكل عام ومعلومات العملاء بشكل خاص أهمية بالغة ومتابعة دائمة، حيث إنها توفر واحدة من أكثر قواعد البيانات أهمية للعملاء في دولة الكويت والتي تتضمن تاريخهم الائتماني وآليات وأنماط السداد لذا كان من المهم أن تظل تلك المعلومات والبيانات سرية مع عدم إمكانية الوصول إليها من قبل أي شخص أو جهة يرتبط عمله بمنح أو اتخاذ قرارات ائتمانية تجاه العملاء

وقد حددت شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية بوضوح بعض البنود والشروط والأحكام التي تضمن احترام خصوصية وسرية المعلومات والبيانات للعملاء وتطبيق ذلك على جميع المستويات من خلال وضع أنظمة ذات معايير دولية في شأن سرية المعلومات، وحرصاً على تعزيز تلك المعايير فإنه كان لابد من وضع شروط واضحة ومحددة لأمن وسرية المعلومات من شأنها الحفاظ على مصالح العملاء والجهات المانحة للائتمان وأهمها

- تلتزم ساي-نت التزاماً ثابتاً بالمحافظة على معايير السرية والخصوصية من خلال تطبيق أعلى معايير الحماية المعمول بها في هذا الخصوص والممكن توفيرها وتطويرها باستمرار وفقاً لإمكانات الشركة وضمن الضوابط والأطر القانونية المرعية التطبيق
- الالتزام بعدم مشاركة المعلومات الائتمانية للعملاء مع أي طرف ثالث غير مخوّل أو غير مصرّح له للاطلاع عليها
- لا تقوم ساي-نت بنشر معلومات العملاء الخاصة أو تسمح لأي جهة أو شخص غير مخوّل بالولوج إلى النظام الآلي لها للاطلاع على تلك البيانات
- تقوم ساي-نت باتخاذ جميع الإجراءات التقنية والتدابير اللازمة لحماية أمن وسرية المعلومات بهدف الحيلولة دون حدوث أي اختراق أو سوء استخدام لأية معلومة خاصة مخزّنة لديها، غير أنه من المعروف على نطاق واسع أن حماية أمن المعلومات الإلكترونية تشوبه الكثير من الثغرات ونقاط الضعف التي قام باستحداثها أو تمكّن من خلالها الكثير من المنتهكين والمجرمين من انتهاك خصوصيات أشخاص عديدين حول العالم، لذلك فإننا ملتزمون بتوفير أقصى حماية ومراقبة ممكنة بجدية وحرص والالتزام تام

الميزانية

- تقرير مراقب الحسابات المستقل
- بيان المركز المالي
- بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
- بيان التغيرات في حقوق الملكية
- بيان التدفقات النقدية
- إيضاحات حول البيانات المالية

تدريب وتأهيل الشركاء

يعد تدريب الكوادر العاملة بالجهاز المصرفي والمؤسسات المالية وتعزيز قدراتهم فيما يتعلق بنظام المعلومات الائتمانية والمخاطر المصرفية أحد أهم الأهداف التي تبنتها ساي نت ولم يكن التركيز على التدريب بمفهومه التقليدي من تنظيم للدورات التدريبية ومنح للشهادات، بل أصبح خياراً استراتيجياً في منظومتنا حيث أن كل مؤسسة ناجحة لابد أن يجد التدريب والتطوير لديها الأهمية الكبرى، وفي ظل التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية كان لزاماً علينا أن نساهم في تذليل التحديات والعقبات التي تواجه شركائنا من البنوك والمؤسسات المالية في نظام المعلومات الائتمانية، وإيماناً منا بأن بداية التغيير والتوجه نحو الأداء الأفضل لا يمكن إلا بتغيير أداء الموظفين نحو الأفضل ورفع قدراتهم وتأهيلهم بصورة تحفزهم على البناء والتطور في مجال العمل المصرفي بصورة عامة وفي مجال المعلومات الائتمانية على وجه التحديد

وفي إطار ترسيخ مفاهيم المعلومات الائتمانية وذلك لمواكبة التطور والتغير المستمر في هذا المجال، فقد قامت ساي نت بعقد العديد من الدورات التدريبية وورش العمل سعياً منها لمواكبة التطور والاحترافية في مجال المعلومات الائتمانية بإتاحة الفرصة لتدريب شركائنا من المصارف والمؤسسات المالية وذلك بتنفيذ التدريب الشامل من زيادة الخبرات والتعلم والتطوير، حيث تم تنظيم الدورات التدريبية حسب طبيعة عمل المستخدمين إلى عدد من الدورات التدريبية تمثلت في الآتي

- دورات تدريبية خاصة بدخول المشتركين الجدد في شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (مجانية).
- دورات تدريبية حول كيفية الاستعلام وقراءة التقارير الائتمانية .
- دورات وورش عمل حول التحسينات التي يتم إدخالها على النظام الآلي .
- ورش العمل الخاصة بإنشاء قاعدة البيانات الائتمانية لمحفظه القروض التجارية في النظام الآلي .
- دورات تدريبية حسب الطلب للبنوك والمؤسسات المالية.
- دورات لحل المشكلات التي تظهر في آلية عمل النظام الآلي
- دورات تدريبية للتعريف بالتقارير الائتمانية التي تصدر من النظام الآلي.

وستستمر ساي نت في بذل كافة جهودها نحو الارتقاء بالعمل الائتماني وتهيئة كوادر جديدة مؤهلة للعمل في مجال المعلومات الائتمانية خلال الأعوام القادمة





شركة شبكة الكويت للمعلومات الانتمانية ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

الصفحة	المحتويات
3 – 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي
5	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
6	بيان التغيرات في حقوق الملكية
7	بيان التدفقات النقدية
26 – 8	إيضاحات حول البيانات المالية

شركة شبكة الكويت للمعلومات الانتمانية ش.م.ك. (مقفلة)



تقرير مراقب الحسابات المستقل والبيانات المالية
للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2023

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعترض الإدارة إما تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعياً آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

السادة/ المساهمين المحترمين

شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 30 سبتمبر 2023 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 30 سبتمبر 2023، وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير الدولية للتقارير المالية").

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها في تاريخ تقرير مراقب الحسابات هي تقرير مجلس الإدارة الوارد في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

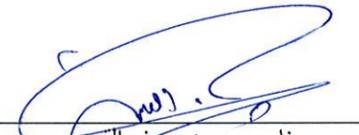


شركة شبكة الكويت للمعلومات الانتمائية ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 30 سبتمبر 2023

2022 دينار كويتي	2023 دينار كويتي	إيضاح
467,332	473,358	4
420,329	368,803	5
95,399	-	6
983,060	842,161	
1,133,630	1,391,761	7
16,824,095	19,071,229	8
17,957,725	20,462,990	
18,940,785	21,305,151	
2,280,000	16,484,400	9
1,140,000	1,413,359	9
2,178,136	273,359	9
12,027,258	1,744,499	
17,625,394	19,915,617	
294,127	336,777	10
-	-	6
294,127	336,777	
920,718	1,052,757	11
100,546	-	6
1,021,264	1,052,757	
1,315,391	1,389,534	
18,940,785	21,305,151	

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.


ناصر محمد يوسف القيسي
نائب رئيس مجلس الإدارة


عالية بدر الحميضي
رئيس مجلس الإدارة



التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاتهما. برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للشركة. لم يرد لعلمنا أية مخالفات، خلال السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2023 لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاتهما على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.



صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 22 يناير 2024



إجمالي حقوق الملكية دينار كويتي	أرباح مرحلة دينار كويتي	احتياطي اختياري دينار كويتي	احتياطي إجباري دينار كويتي	رأس المال دينار كويتي
15,789,146	10,418,331	1,950,815	1,140,000	2,280,000
2,178,248	2,178,248	-	-	-
(342,000)	(342,000)	-	-	-
17,625,394	12,027,258	2,178,136	1,140,000	2,280,000
17,625,394	12,027,258	2,178,136	1,140,000	2,280,000
-	(12,026,264)	(2,178,136)	-	14,204,400
2,632,223	2,632,223	-	-	-
(342,000)	(342,000)	-	-	-
-	(546,718)	273,359	273,359	-
19,915,617	1,744,499	273,359	1,413,359	16,484,400

الرصيد في 1 أكتوبر 2021
الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة
توزيعات أرباح (إيضاح 13)
المحول إلى الاحتياطيات (إيضاح 9)
الرصيد في 30 سبتمبر 2022

الرصيد في 1 أكتوبر 2022
الزيادة في رأس المال
الربح وإجمالي الدخل الشامل للسنة
توزيعات أرباح (إيضاح 13)
المحول إلى الاحتياطيات (إيضاح 9)
الرصيد في 30 سبتمبر 2023

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاح	2023 دينار كويتي	2022 دينار كويتي
الإيرادات		
رسوم الخدمات	4,412,173	4,076,476
إيرادات وكالة	819,096	359,809
	5,231,269	4,436,285
المصاريف		
تكاليف موظفين	(1,243,480)	(1,083,827)
مصاريف اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	(103,604)	(107,590)
رسوم الدخول إلى قاعدة بيانات خارجية	(6,972)	(6,582)
مصاريف استشارات وأتعاب مهنية	(114,185)	(74,794)
الاستهلاك والإطفاء	(459,446)	(446,552)
دعم ورسوم ترخيص	(393,806)	(352,954)
مصاريف إدارية أخرى	(176,189)	(90,779)
	(2,497,682)	(2,163,078)
الربح قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومساهمة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة	2,733,587	2,273,207
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	(24,602)	(22,732)
الزكاة	(27,762)	(23,227)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	(49,000)	(49,000)
ربح السنة	2,632,223	2,178,248
	-	-
الدخل الشامل الآخر	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	2,632,223	2,178,248

4 و 5 و 6

12

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.



إيضاح	2023 دينار كويتي	2022 دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة	2,632,223	2,178,248
تسويات على:		
استهلاك معدات وأعمال قيد الإنجاز	4	157,450
إطفاء موجودات غير ملموسة	5	193,704
استهلاك حق استخدام الموجودات	6	95,400
خسارة بيع معدات وأعمال قيد الإنجاز		131
تكاليف تمويل على مطلوبات التأجير	6	6,093
مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة		45,959
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين	10	64,076
	3,216,520	2,741,061
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
- مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى	(258,131)	(413,841)
- دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى	79,675	225,426
التدفقات النقدية الناتجة من العمليات	3,038,064	2,552,646
أرصدة مقيدة لدى بنك بوبيان	925	-
المدفوع من مكافأة نهاية خدمة الموظفين	(27,890)	(14,609)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية	3,011,099	2,538,037
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
إيداعات وكالة ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر	(2,100,000)	(1,900,000)
إضافات إلى معدات وأعمال قيد الإنجاز	4	(101,564)
إضافات إلى موجودات غير ملموسة	5	(126,885)
المحصل من بيع ممتلكات وأعمال قيد الإنجاز		75
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من الأنشطة الاستثمارية	(2,418,800)	(2,128,374)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
توزيعات أرباح مدفوعة	13	(342,000)
المدفوع من مطلوبات التأجير	6	(102,240)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية	(444,240)	(444,240)
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	148,059	(34,577)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	319,120	353,697
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	467,179	319,120

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.



1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة" أو "ساي-نت") في 4 يونيو 2001 بموجب عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتم تسجيلها في السجل التجاري تحت رقم (85063) بتاريخ 18 يونيو 2001، وبدأت عملياتها في 24 أبريل 2003 بعد الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة ("الوزارة") رقم 14441 بتاريخ 25 أبريل 2001 وتم تسجيلها في سجل شركات المعلومات الائتمانية لدى بنك الكويت المركزي تحت رقم (1) طبقاً للقرار رقم (2022/459/12) المؤرخ 23 يناير 2022. طبقاً لأحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولانحته التنفيذية لممارسة أنشطة تبادل المعلومات الائتمانية بالإضافة إلى خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني.

في 26 يوليو 2023، انتهت الشركة من الإجراءات التنظيمية وقامت بتغيير اسم الشركة من شركة شبكة المعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة) إلى شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة).

تقوم شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة) بتنفيذ أنشطتها وممارسة أعمالها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السحمة (وفقاً لنص المادة (4) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي).

إن الأغراض التي أسست من أجلها شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية ش.م.ك. (مقفلة) هي القيام بما يلي:

- تقوم الشركة بجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والإسكانية والتجارية والبطاقات الائتمانية وغيرها من التسهيلات الائتمانية الناتجة عن البيع بالتقسيط للسلع والخدمات وتزويد بنك الكويت المركزي ومقدمي البيانات والمعلومات من البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل والشركات والمؤسسات التجارية الخاضعة لوزارة التجارة والصناعة التي تقوم بمنح تسهيلات ائتمانية عن طريق البيع بأي شكل من أشكال نقل الملكية بالتقسيط للسلع والخدمات والمستخدمين المرخص لهم والعملاء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المصرح لهم بالاستعلام والحصول على المعلومات والتقارير الائتمانية التي تقدمها الشركة والعملاء الذين تتعلق بهم المعلومات والبيانات ولهم سجلات ائتمانية لدى الشركة وأي جهات أخرى محلية أو أجنبية يوافق عليها بنك الكويت المركزي وكل من له علاقة بأنظمة الإبلاغ عن الائتمان والمعلومات الائتمانية وفق أحكام القوانين المنظمة لنشاط الشركة بناء على طلبهم، بالمعلومات والبيانات عن كافة أنواع القروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء تلك الجهات عند طلب المعلومات،
- وللشركة في سبيل تنفيذ هذا الغرض استيراد الأجهزة والحاسبات الإلكترونية وكذلك أجهزة نظم وحفظ المعلومات والتوابع الخاصة بها؛
- تصميم واستيراد وبيع النظم الآلية وتشغيلها وإنشاء وتجهيز وإدارة مراكز العمليات لصالح الشركة فقط؛
- تكوين قاعدة بيانات ائتمانية من خلال طلب وجمع ومعالجة وحفظ وتحليل وتبويب واستخدام وتداول المعلومات الائتمانية، وإعداد السجل ائتماني والبيانات الشخصية والائتمانية المتعلقة بعمليات عملاء شركات التمويل العقاري وشركات التأمين وجميع أنواع شركات الإجارة والتمويل وشركات السيارات وشركات الاتصالات بالإضافة إلى الجهات الأخرى من مقدمي البيانات والمعلومات ومستخدمي البيانات والمعلومات المنصوص عليها في أحكام القوانين المنظمة لنشاط الشركة؛
- توفير وتقديم جميع خدمات الاستعلام الائتماني، والتصنيف الائتماني، والإبلاغ الائتماني وإصدار تقارير المعلومات الائتمانية للعملاء من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين دون إبداء أية توصيات أو آراء من قبل الشركة تتعلق بمنح الائتمان للعملاء من عدمه وإعداد وتطوير أدوات ومعايير المخاطر وما يتعلق بها؛
- استغلال الفوائد المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة وتخويل مجلس إدارة الشركة للقيام بذلك؛
- تملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاط الشركة في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون؛
- ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تساعدها على تحقيق أغراضها في الكويت وفي الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات أو أن تلحقها بها.

يقع عنوان الشركة في القبلة - شارع علي السالم - مبنى 1 - العنوان البريدي للمكتب المسجل هو صندوق بريد 20134، الصفاة 13062، دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 7 ديسمبر 2023. لدى مساهمي الشركة صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد الإصدار في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.



2. أساس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير الدولية للتقارير المالية")، والأحكام ذات الصلة لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للشركة وتعديلاته والقرار الوزاري رقم 18 لسنة 1990.

ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية.

ج) عملة التعامل والعرض

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التعامل للشركة.

د) استخدام التقديرات والأحكام

انخفاض قيمة الموجودات المالية

فيما يتعلق بالمدينين التجاريين، طبقت الشركة نهج عام لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة على موجوداتها المالية. وفقاً للطريقة العامة، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على ثلاث مراحل. بالنسبة لمخاطر الائتمان التي لم تتعرض لزيادة جوهري منذ الاعتراف المبدئي، فيتم احتساب مخصص لخسائر الائتمان الناتجة من أحداث التعثر المحتملة خلال مدة 12 شهراً التالية (خسائر الائتمان المتوقعة خلال 12 شهراً - المرحلة 1). بالنسبة للمخاطر التي تعرضت لزيادة الملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، فيتم احتساب مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الأعمار المتبقية للتعرض بصرف النظر عن توقيت إلى التعثر (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المصنفة ضمن المرحلة 2). تعتبر الإدارة أن الأصل المالي متعثرًا عندما يكون قد مضى 90 يوماً على استحقاق الدفعات التعاقدية. بالإضافة إلى ذلك، تقيس الشركة مخصصات الخسائر بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة التي انخفضت قيمتها الائتمانية استناداً إلى الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المصنفة في المرحلة 3).

في تاريخ كل بيان مركز مالي، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدار العمر المتبقي المتوقع اعتباراً من تاريخ بيان المركز المالي مع مخاطر التعثر في تاريخ الاعتراف المبدئي للأداة المالية. تستخدم الشركة مزيجاً من المعايير النوعية والكمية لتحديد الزيادة في مخاطر الائتمان. يتم تحويل الموجودات المالية إلى تصنيف المرحلة 2 بمجرد تحديد وجود زيادة في مخاطر الائتمان.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، تقوم الشركة أيضاً بتقييم ما إذا كانت أي موجودات مالية قد انخفضت قيمتها الائتمانية. تعتبر الشركة أن الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عندما يكون لحدث أو أكثر تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذه الأدوات المالية. يتم تصنيف جميع الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في المرحلة 3 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للموجودات المالية قد زادت منذ الاعتراف الأولي، تأخذ الشركة في الاعتبار المعلومات المعقولة والتي يمكن دعمها بما في ذلك التحليل النوعي والكمي بناءً على الخبرة التاريخية بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

ومع ذلك، في بعض الحالات، يمكن أن تعتبر الإدارة أيضاً أن الأصل المالي متعثرًا عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تستلم الشركة المبالغ التعاقدية القائمة بالكامل قبل الأخذ في الاعتبار أي تعزيزات ائتمانية تحتفظ بها الشركة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول لاسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

لا تعترف الشركة بخسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالنقد لدى البنوك (وتتضمن الأرصدة المحتفظ بها في حسابات الاستثمار)، حيث إنها تعتبر ذات مخاطر منخفضة ولا تتوقع الشركة أن تتكبد أي خسائر ائتمانية على تلك الأدوات.



هـ) التغييرات في السياسات المحاسبية

فيما يلي عدد من التعديلات على المعايير والتفسيرات التي يسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2022، ولكن ليس لها تأثيراً مادياً على البيانات المالية للشركة.

- العقود المثقلة بالالتزامات - تكلفة تنفيذ العقد - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 37؛
- الإشارات إلى إطار المفاهيم - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3؛
- ممتلكات وآلات ومعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - الرسوم ضمن اختيار "نسبة 10 بالمائة" في حالة استبعاد المطلوبات المالية.

و) المعايير والتفسيرات الصادرة لكن لم تسر بعد

يسري مفعول عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير للفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 أكتوبر 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر، إلا أن الشركة لم تقم بالتطبيق المبكر للمعايير الجديدة أو المعدلة عند إعداد هذه البيانات المالية.

- تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين يتضمن تعديلات - التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 17 والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 معلومات المقارنة؛
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2؛
- تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8؛
- الضرائب المؤجلة للموجودات والمطلوبات الناتجة من معاملة فردية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12؛
- التزام الإيجار هو البيع وإعادة تأجير - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16؛
- بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28.

من غير المتوقع أن يكن للمعايير الجديدة والتعديلات تأثيراً مادياً على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق المبدئي.

3. السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات على كافة الفترات المعروضة في تلك البيانات المالية.

أ) المعدات والأعمال قيد الإنجاز

i. التحقق والقياس

يتم قياس بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة لانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة المصروفات العائدة مباشرة إلى اقتناء الأصل.

يتم تحديد أي أرباح أو خسائر بيع بند من بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز بمقارنة محصلات البيع مع القيمة الدفترية للمعدات والأعمال قيد الإنجاز ويتم إثباتها في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر.



ii. المصاريف اللاحقة

تتم رسلة المصاريف اللاحقة فقط إذا كان من المحتمل أن تدفقا للمنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالنفقات سيعود على الشركة. يتم تسجيل الإصلاحات والصيانة المستمرة كمصاريف عند تكبدها.

iii. الاستهلاك

تستهلك بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز من تاريخ جاهزيتها للاستخدام. يتم احتساب الاستهلاك لإطفاء تكلفة بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز ناقصاً قيمها المتبقية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة.

يتم الاعتراف بالاستهلاك في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للمعدات والأعمال قيد الإنجاز:

أجهزة كمبيوتر	3-5 سنوات
أثاث وتركيبات	5 سنوات

يتم مراجعة طرق الاستهلاك، الأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية ويتم إعادة تعديلها إذا لزم الأمر بتاريخ كل بيان مركز مالي للتأكد من أن فترة الاستهلاك تتفق مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود المعدات والأعمال قيد الإنجاز. يتم تطبيق التغيير في العمر الإنتاجي المقدر للمعدات والأعمال قيد الإنجاز في بداية الفترة التي حدث فيها التغيير فقط وليس بأثر رجعي.

تمثل الأعمال قيد الإنجاز المبالغ المتكبدة لغرض بناء أو شراء أصل حتى يتم تجهيزه لاستخدامه في التشغيل. بعد الاستكمال، يتم نقل الأعمال قيد الإنجاز إلى فئة المعدات والأعمال قيد الإنجاز. لا تستهلك الأعمال قيد الإنجاز.

ب) موجودات غير ملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي تتألف من برامج الكمبيوتر ونظام مكتب الائتمان بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المترام وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة. يتم تحميل الإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى فترة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات. يتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإطفاء في تاريخ كل بيان مركز مالي وتعديلها إذا لزم الأمر.

ج) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات غير المالية للشركة بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة. فإذا وجد هذا الدليل يتم تقدير القيمة المستردة للأصل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عند زيادة القيمة الدفترية للأصل أو وحدة إنتاج النقد التابعة له عن القيمة المستردة للأصل المقدرة.

تمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل القيمة الأعلى بين القيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع والقيمة التشغيلية للأصل. عند تقدير القيمة التشغيلية يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم مناسب يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة إنتاج النقد. وبغرض اختبار الانخفاض في القيمة، يتم جمع الموجودات التي لا يمكن اختبارها بصورة فردية في مجموعات أصغر بالنسبة للموجودات التي تنتج تدفقات نقدية من الاستخدام المستمر والمستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية للموجودات الأخرى أو وحدات إنتاج النقد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية المحددة في حالة عدم تحقق خسائر الانخفاض في القيمة.



د) عقود التأجير

في بداية العقد، تقوم الشركة بتقييم إذا ما كان العقد يمثل أو يحتوي على تأجير. وهذا يعني أنه في حال كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل.

تطبق الشركة منهجية واحدة للاعتراف والقياس لكافة عقود التأجير. تعترف الشركة بمطلوبات التأجير لصرف مدفوعات التأجير وحق استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات ذات الصلة.

حق استخدام الموجودات

تعترف الشركة بحق استخدام الموجودات في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). ويقاس حق استخدام الموجودات بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك مترام وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات التأجير. تتضمن تكلفة حق استخدام الموجودات قيمة مطلوبات التأجير المسجلة والتكاليف الميدانية المباشرة المتكبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز عقود تأجير مستلمة. وما لم تتيقن الشركة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك حق استخدام الموجودات المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير، أيهما أقصر. وتخضع قيمة حق استخدام الموجودات لانخفاض القيمة، إن وجدت.

مطلوبات التأجير

تعترف الشركة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصاً أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل الشركة ومدفوعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير في حالة إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة الشركة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصرفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير المستقبلية، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير. وبعد تاريخ بداية العقد، يتم زيادة مبلغ مطلوبات عقد التأجير لكي تعكس تراكم تكلفة التمويل بينما يتم تخفيضها مقابل مدفوعات عقد التأجير المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة.

عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة

تطبق الشركة إعفاء الاعتراف بعقود التأجير قصيرة الأجل على عقود التأجير قصيرة الأجل (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق إعفاء الاعتراف بتأجير الموجودات منخفضة القيمة على عقود التأجير التي تعتبر منخفضة القيمة (أي، أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بمدفوعات التأجير الناتجة من عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة كمصرفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير. كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يوجد لدى الشركة أي عقود إيجار مُصنفة كعقود إيجار قصيرة الأجل أو عقود إيجار للموجودات منخفضة القيمة.

هـ) الأدوات المالية

يتم الاعتراف مبدئياً بالموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم الاعتراف مبدئياً بالموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، مع تسجيل تكاليف المعاملة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل. ويتم الاعتراف مبدئياً بالموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر زائداً أية تكاليف معاملات متعلقة مباشرة بحيازتها أو إصدارها.



التصنيف والقياس

يتم قياس الموجودات المالية بناء على نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية للأصل إما:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يوجد لدى الشركة أي موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حال كانت تستوفي كلا الشرطين التاليين ولم تصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتمثل الهدف منه في الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- يترتب على بنودها التعاقدية في تواريخ محددة تدفقات نقدية تمثل فقط مدفوعات أصل القرض والربح على مبلغ أصل القرض القائم.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد الشركة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق أهداف نشاطها. ولا يتم تقييم نموذج أعمال الشركة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ الاستثمارية المجمععة ويعتمد على عدد من العوامل القابلة للقياس.

تتضمن المعلومات المأخوذة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المقررة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات في الممارسة العملية؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال المذكور) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، وتوقعاته بشأن نشاط المبيعات المستقبلية.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "السيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للشركة، لن تغير الشركة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخرًا في الفترات اللاحقة.

تقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة (اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط)

لأغراض هذا التقييم، يُعرّف "أصل المبلغ" بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. يعرف الربح بأنه المقابل نظير القيمة الزمنية للمال ونظير مخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة معينة ومقابل مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، وكذلك، هامش الربح.



عند تقييم إذا ما كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والربح، تأخذ الشركة في الاعتبار البنود التعاقدية للأداة ويشمل هذا تقييم إذا ما كان الأصل المالي يحتوي على بند تعاقدي من شأنه تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط.

وعند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي يمكن أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- البنود التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدي بما في ذلك خصائص المعدل المتغيرة؛
- خصائص الدفعات مقدّمًا وتمديدًا؛ و
- البنود التي تقيد مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثل عدم حق الرجوع).

يستوفي خيار الدفع المقدم معايير مدفوعات المبلغ الأصلي والربح فقط إذا كان المبلغ المدفوع مقدّمًا يمثل المبالغ غير المدفوعة من المبلغ الأصلي والربح على المبلغ القائم منه، والذي قد يشمل عوضًا إضافيًا معقولًا مقابل الإنهاء المبكر للعقد. إضافة إلى ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم اقتناؤه بخضم أو علاوة على المبلغ الاسمي التعاقدي، فإنه يتم التعامل مع الخيار الذي يسمح أو يتطلب سداد المبلغ الذي يمثل المبلغ الاسمي التعاقدي والربح المستحق (لكنه غير مدفوع) مقدّمًا (والذي قد يشمل كذلك عوضًا إضافيًا معقولًا مقابل الإنهاء المبكر للعقد) بأنه يستوفي المعايير، إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع مقدّمًا ليست جوهرية عند الاعتراف المبدئي.

إن الموجودات المالية تتضمن المدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى والنقد والأرصدة لدى البنوك.

المدينون التجاريون

يتم الاعتراف بالمدينين التجاريين الناتجة عن أنشطة الشركة بالتكلفة المطفأة، حيث أن تلك الأرصدة محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية ومن المتوقع أن تؤدي إلى تدفقات نقدية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط.

سوف يكون القياس اللاحق للمدينين التجاريين بالمبالغ الأصلية المتعاقد عليها غير المخصومة ناقصًا أي خسائر انتمان متوقعة. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

النقد والتقد المعادل

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق، الأرصدة لدى البنوك.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا تقوم الشركة بإعادة تصنيف موجوداتها المالية بعد الاعتراف المبدئي بها إلا في الظروف الاستثنائية التي تقوم فيها الشركة بشراء أو بيع أو إنهاء أنشطة أحد أقسام الأعمال.

المطلوبات المالية

يتم قيد كافة المطلوبات المالية مبدئيًا في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة ناقصًا تكاليف المعاملات المتعلقة بها مباشرة. لاحقًا للاعتراف المبدئي، يتم قياس هذه المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. لا يوجد لدى الشركة أي مطلوبات مالية مشتقة.

إن المطلوبات المالية لدى الشركة تشمل مطلوبات التأجير والدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى.

دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

يتم تسجيل الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى بالمبالغ التي يتوجب دفعها في المستقبل لقاء خدمات مقدمة، سواء صدرت بها فواتير من قبل المورد أم لا.

الاستبعاد



الموجودات المالية

تستبعد الشركة الأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي أو عندما تقوم الشركة بنقل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية على الأصل المالي في معاملة تنتقل فيها لاحقا كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي أو إما لا تقوم فيها الشركة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية لاحقا ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

المطلوبات المالية

تستبعد الشركة الالتزام المالي عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاؤها. تستبعد الشركة كذلك الالتزام المالي عند تعديل شروطه وعندما تكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بشكل جوهري، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزام مالي جديد بالقيمة العادلة استناداً إلى الشروط المعدلة.

عند استبعاد الالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمقابل المادي المدفوع (بما في ذلك أي موجودات غير نقدية منقولة أو مطلوبات متكبدة) ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى الشركة حق قانوني ملزم بإجراء المقاصة بين المبالغ، ويكون لديها النية إما للتسوية على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

قامت الشركة بتطبيق منهجية عامة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات المالية. بموجب المنهجية العامة، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة في ثلاث مراحل:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة 12 شهراً التالية.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية يتم تقييم الموجودات المالية كمنخفضة في القيمة ائتمانياً في حالة وقوع حدث أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للأصل. يتم تسجيل العمر الإنتاجي لخسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات المالية المنخفضة ائتمانياً. يعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهريّة؛
- مخالفة بنود العقد مثل وقوع أحداث العجز أو التأخر في السداد؛
- قيام الشركة بإعادة هيكلة القروض والسلفيات في ضوء شروط لم تأخذها الشركة في اعتبارها في حالات مخالفة لذلك؛
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى؛
- غياب سوق نشط للورقة المالية نظراً لصعوبات مالية.

تأخذ الشركة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي في المستقبل. وتقوم الإدارة بمراجعة الافتراضات والتقديرات على أساس منتظم.



لا تعترف الشركة بخسائر الائتمان المتوقعة على الأرصدة المدينة الأخرى حيث أنها تعتبر منخفضة المخاطر ولا تتوقع الشركة أي خسائر ائتمان جوهريّة من تلك الأدوات.

و) مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يستحق جميع الموظفين مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل الكويتي على أساس مدة الخدمة وآخر راتب والعلوات المدفوعة الأخرى.

إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتيين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم تحميل حصة الشركة من المساهمات في هذا النظام، وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة، كمصروفات في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر في السنة التي تتعلق بها.

ز) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص في حال كان على الشركة، نتيجة لحدث ماضي، التزامات قانونية حالية أو استدلالية يمكن تقديرها بشكل موثوق فيه ويكون من المحتمل أن يتطلب تسوية هذا الالتزام تدفق منافع اقتصادية خارج الشركة. إذا كان التأثير مادياً، يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للأصل.

ح) تحقق الإيرادات

رسوم الخدمة

يتم تحقق الرسوم المتعلقة باستخدام نظام Ci-Net (رسوم الخدمة) إلى الحد الذي تنتقل فيه السيطرة على الخدمات إلى العميل. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المادي المستلم أو المستحق، مع استبعاد الخصومات والتخفيضات المطلوبة لتسوية الالتزام ويكون من الممكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

تقوم الشركة بتقييم ترتيبات إيراداتها على أساس معايير محددة لتحديد ما إذا كانت تعمل كطرف رئيسي أو وكيل. وقد استنتجت الشركة إلى أنها تعمل كطرف رئيسي في جميع ترتيبات إيراداتها لأنها تسيطر عادة على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

استيفاء التزامات الأداء في وقت معين

يتم الاعتراف بالإيرادات في وقت معين عندما يحصل العملاء على السيطرة على الموجودات الموعود بها. تتضمن مؤشرات انتقال السيطرة إلى العملاء ما يلي:

- لدى العميل التزام حالي بالسداد؛
- لدى العميل الملكية القانونية؛
- لدى العميل التزام مادي؛
- امتلاك العميل لمخاطر ومزايا الملكية؛
- قبول العميل للأصل

الوفاء بالتزامات الأداء على مدى الوقت؛ يتم الاعتراف بالإيراد على مدى الوقت في حالة.

تشمل المؤشرات التي تشير إلى انتقال السيطرة إلى العملاء ما يلي:

- استلام العميل واستفادته في الوقت نفسه من المنافع المقدمة بموجب تنفيذ المنشأة لالتزاماتها؛
- سيطر العميل على الأصل عند قيام المنشأة بخلق أو تعزيز ذلك الأصل؛
- إذا لم يسفر أداء المنشأة عن خلق أصل ينتج عنه استعمال بديلة عن استخداماته الحالية إلا أن هناك حق للمنشأة في استلام أموال عن الالتزامات التي نفذتها حتى تاريخه.



5. موجودات غير ملموسة

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		التكلفة
2,399,336	2,525,737	الرصيد في 1 أكتوبر
126,885	151,190	إضافات
27,907	1,785	المحول من أعمال قيد الإنجاز (إيضاح 4)
(28,391)	-	استيعادات
2,525,737	2,678,712	الرصيد في 30 سبتمبر
		الإطفاء المتراكم
1,940,066	2,105,408	الرصيد في 1 أكتوبر
193,704	204,501	المحمل للسنة
(28,362)	-	استيعادات
2,105,408	2,309,909	الرصيد في 30 سبتمبر
420,329	368,803	القيمة الدفترية

6. عقود التأجير

فيما يلي أدناه القيم الدفترية لحق استخدام الموجودات ومطلوبات التأجير والحركات خلال السنة:

حق استخدام الموجودات		
2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
190,799	95,399	كما في 1 أكتوبر
(95,400)	(95,399)	استهلاك حق استخدام الموجودات
95,399	-	كما في 30 سبتمبر
مطلوبات التأجير		
2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
196,693	100,546	كما في 1 أكتوبر
6,093	1,694	تكلفة التمويل على مطلوبات التأجير
(102,240)	(102,240)	سداد مطلوبات التأجير
100,546	-	كما في 30 سبتمبر
		خصمت الشركة التزامات الإيجار المستقبلية باستخدام معدل الاقتراض الإضافي الذي تم تحديده بنسبة 4.5% (30 سبتمبر 2022: 4.5%) في تاريخ بيان المركز المالي.
		فيما يلي الجزء المتداول وغير المتداول من مطلوبات التأجير:
2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
-	-	الجزء غير المتداول
100,546	-	الجزء المتداول
100,546	-	

يتم تقديم بعض الخدمات التي يتم نقل السيطرة عليها على مدار الوقت إلى العملاء، وبالتالي يتم الاعتراف بالإيرادات على مدار الفترة الزمنية.

إيرادات وكالة

يتم تسجيل إيرادات الوكالة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر على أساس الوقت المناسب باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

ط) المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية بالدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. يتم ترجمة جميع الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملة الأجنبية والتي يتم إدراجها بالتكلفة التاريخية، وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تسجيل الفروق الناتجة عن الأرباح أو الخسائر من ترجمة العملات الأجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

ي) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة

على الشركة أن تساهم في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وتدفع الزكاة وفقاً للقانون. يتم إدراج حصة الشركة الخاصة بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة كمصروف في الفترة التي يطلب من الشركة فيها المساهمة وفقاً للقانون.

4. معدات وأعمال قيد الإنجاز

أجهزة كمبيوتر	أثاث ومعدات	أعمال قيد الإنجاز	الإجمالي	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,029,073	93,055	82,310	1,204,438	الرصيد في 1 أكتوبر 2021
60,166	1,216	40,182	101,564	إضافات
54,403	-	(54,403)	-	تحويلات من أعمال قيد الإنجاز
-	-	(27,907)	(27,907)	المحول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 5)
(225,282)	(10,412)	-	(235,694)	الاستيعاد
918,360	83,859	40,182	1,042,401	الرصيد في 30 سبتمبر 2022
918,360	83,859	40,182	1,042,401	الرصيد في 1 أكتوبر 2022
97,606	13,009	57,355	167,970	إضافات
-	-	(1,785)	(1,785)	المحول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 5)
(271,927)	(2,350)	-	(274,277)	الاستيعادات
744,039	94,518	95,752	934,309	الرصيد في 30 سبتمبر 2023
				الاستهلاك المتراكم
580,048	73,088	-	653,136	الرصيد في 1 أكتوبر 2021
150,314	7,136	-	157,450	المحمل للسنة
(225,136)	(10,381)	-	(235,517)	المتعلق بالاستيعادات
505,226	69,843	-	575,069	الرصيد في 30 سبتمبر 2022
505,226	69,843	-	575,069	الرصيد في 1 أكتوبر 2022
152,522	7,023	-	159,545	المحمل للسنة
(271,411)	(2,252)	-	(273,663)	المتعلق بالاستيعادات
386,337	74,614	-	460,951	الرصيد في 30 سبتمبر 2023
				القيمة الدفترية
413,134	14,016	40,182	467,332	في 30 سبتمبر 2022
357,702	19,904	95,752	473,358	في 30 سبتمبر 2023



فيما يلي المبالغ المعترف بها في الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(95,400)	(95,399)	استهلاك حق استخدام الموجودات
(6,093)	1,694	تكلفة التمويل على مطلوبات التأجير

فيما يلي المبالغ المعترف بها في بيان التدفقات النقدية:

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
(95,400)	(95,399)	استهلاك حق استخدام الموجودات
(6,093)	1,694	تكلفة التمويل على مطلوبات التأجير
(102,240)	(102,240)	سداد مطلوبات التأجير

لم تعترف الشركة بمصروفات الإيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة خلال العام.

7. مدينون تجاريون وأرصدة مدينة

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
770,731	536,377	مدينون تجاريون
(20,000)	(20,000)	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
750,731	516,377	
285,982	685,331	ربح مستحق من إيداعات وكالة
96,917	190,053	مدفوعات مقدما وأرصدة مدينة أخرى
1,133,630	1,391,761	

يبلغ متوسط فترة الائتمان لتقديم الخدمات 15 يوماً. لا يتم تحميل أي ربح على أرصدة المدينين التجاريين متأخرة السداد.

نبين أدناه الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للمدينين التجاريين:

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
20,000	20,000	كما في 1 أكتوبر
20,000	20,000	كما في 30 سبتمبر

تم الإفصاح عن المعلومات حول التعرضات الائتمانية في إيضاح 15.

إن كافة المدينين التجاريين مقومة بالدينار الكويتي وموجودة في دولة الكويت.

8. النقد والأرصدة لدى البنوك

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
263	197	النقد في الصندوق
323,832	471,032	أرصدة لدى البنوك
16,500,000	18,600,000	إيداعات وكالة لدى بنوك إسلامية
16,824,095	19,071,229	نقد وأرصدة لدى البنوك
(4,975)	(4,050)	أرصدة مقيدة لدى بنك بوبيان
(16,500,000)	(18,600,000)	إيداعات وكالة ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من ثلاثة أشهر
319,120	467,179	النقد والنقد المعادل في التدفقات النقدية

تحمل إيداعات الوكالة لدى البنوك الإسلامية معدل ربح يتراوح من 4.310% إلى 5.550% (30 سبتمبر 2022: من 2.260% إلى 4.250% سنوياً).



9. حقوق الملكية

رأس المال

يتكون رأسمال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع من 164,844,000 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم (2022: 22,800,000 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم) مدفوع نقداً بالكامل.

حصلت الشركة على موافقة بنك الكويت المركزي بتاريخ 18 مايو 2023 لزيادة رأس المال والتي تم تسهيلها من خلال تحويل مبلغ 12,026,264 دينار كويتي من الأرباح المرحلة ومبلغ 2,178,136 دينار كويتي من الاحتياطي الاختياري إلى رأس المال.

احتياطي إجباري

وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للشركة، وتعديلاته، يتعين تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري حتى يصل الاحتياطي إلى 50% من رأس مال الشركة المدفوع على الأقل.

إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا بالمبلغ الذي يزيد عن 50% من رأس المال أو لضمان توزيع أرباح تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح بمثل هذه التوزيعات.

قامت الشركة في السنة الحالية بتحويل مبلغ 273,359 دينار كويتي (2022: لا شيء) إلى الاحتياطي الإجباري.

احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والذكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. ويمكن إيقاف هذا التحويل السنوي بقرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وبناء على توصية من مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيع هذا الاحتياطي.

قامت الشركة في السنة الحالية بتحويل مبلغ 2,178,136 دينار كويتي إلى رأس مال الشركة بناءً على الموافقة المستلمة من بنك الكويت المركزي. كما تم تحويل مبلغ 273,359 دينار كويتي (2022: لا شيء) إلى الاحتياطي الاختياري.

10. مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
244,660	294,127	كما في 1 أكتوبر
64,076	70,540	المخصص
(14,609)	(27,890)	المدفوعات
294,127	336,777	كما في 30 سبتمبر

11. دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
67,968	83,320	دائنون تجاريون
491,341	524,806	مستحقات ومخصصات
361,409	444,631	إيرادات مؤجلة
920,718	1,052,757	



إن القيم الدفترية لبند دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى لدى الشركة مقوم بالعملة التالية:

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
908,187	1,039,926	دينار كويتي
8,721	8,682	دولار أمريكي
3,810	4,149	جنية إسترليني
<u>920,718</u>	<u>1,052,757</u>	

12. الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة

يتم اعتبار الأطراف أطرافاً ذات صلة عندما يكون للطرف القدرة، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط أو أكثر، على السيطرة على الطرف الآخر أو يمكنه ممارسة تأثير هام عليه عند اتخاذ قرارات مالية وتشغيلية. يشمل هذا التعريف العلاقات التي تشمل على السيطرة العامة والسيطرة المشتركة.

تتضمن الأطراف ذات الصلة بشكل رئيسي المساهمين الرئيسيين بالشركة وأعضاء مجلس إدارتها وأفراد الإدارة العليا والشركات التي يكون لهم سيطرة أو سيطرة مشتركة عليها ويمكنهم ممارسة تأثير هام عليها.

تتم المعاملات مع الأطراف ذات الصلة في السياق الاعتيادي للأعمال ووفقاً لشروط وأحكام معتمدة من قبل إدارة الشركة ومجلس الإدارة.

فيما يلي المعاملات والأرصدة الهامة لدى الأطراف ذات الصلة:

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		المعاملات مع الطرف ذي الصلة
		معاملات مع مساهمي الشركة
		رسوم خدمات
		إيرادات وكالة
3,532,347	3,971,716	
288,945	819,096	
		مكافآت الإدارة العليا
		رواتب ومزايا قصيرة الأجل
		مكافأة نهاية الخدمة
		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
470,287	532,461	
21,751	28,479	
49,000	77,000	
		أرصدة لدى الأطراف ذات الصلة
		أرصدة لدى مساهمي الشركة
		مدينون تجاريون
		ربح مستحق من إيداعات وكالة
		إيداعات وكالة
		أرصدة لدى البنوك
		إيرادات مؤجلة
687,497	478,794	
258,188	685,331	
14,400,000	18,600,000	
318,896	471,031	
355,383	444,631	



13. اجتماع الجمعية العمومية السنوية

في اجتماع الجمعية العمومية السنوية المنعقد في 22 مايو 2023، وافق المساهمون على توصيات مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 15 فلس للسهم (2022: 15 فلس للسهم) بمبلغ 342,000 دينار كويتي (2022: 342,000 دينار كويتي) لسنة 2022 إلى المساهمين المسجلين في سجل المساهمين كما في تاريخ الجمعية العمومية السنوية.

14. الإيرادات

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,884,360	3,843,116	خدمات محولة عند نقطة زمنية معينة
192,116	569,057	خدمات محولة على مدار الوقت
<u>4,076,476</u>	<u>4,412,173</u>	

15. إدارة المخاطر المالية

نظرة عامة

نتيجة لاستخدام الأدوات المالية تتعرض الشركة للمخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يبين هذا الإيضاح المعلومات حول تعرض الشركة لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الشركة وسياساتها وأنشطتها نحو قياس تلك المخاطر وإدارتها.

الإطار العام لإدارة المخاطر

تتولى الإدارة المسؤولية الكاملة لإعداد ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر لدى الشركة. تقوم الإدارة بتحديد وتقييم المخاطر المالية التي تواجه الشركة. تحدد الشركة حدود المخاطر والضوابط المناسبة لمراقبة المخاطر والالتزام بتلك الحدود. يقوم مجلس إدارة الشركة بتقديم المبادئ اللازمة لإدارة المخاطر الشاملة وكذلك السياسات التي تتناول بنود معينة مثل مخاطر صرف العملات الأجنبية، ومخاطر معدلات الربح، ومخاطر الائتمان.

(أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للشركة في حال عجز العميل أو الطرف المقابل في الأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية وتنشأ بشكل أساسي من الأرصدة لدى البنوك وإيداعات الوكالة والمدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى.

إن القيمة الدفترية للموجودات المالية تمثل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان. بتاريخ بيان المركز المالي، كان الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما يلي:

2022	2023	
دينار كويتي	دينار كويتي	
323,832	471,032	أرصدة لدى البنوك
16,500,000	18,600,000	إيداعات وكالة
750,731	516,377	مدينون تجاريون
8,520	52,146	تأمينات مستردة
285,982	685,331	ربح مستحق من إيداعات وكالة
<u>17,869,065</u>	<u>20,324,886</u>	



يلخص الجدول أدناه استحقاقات المطلوبات المالية للشركة بناءً على المدفوعات التعاقدية غير المخصومة:

	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	الإجمالي
في 30 سبتمبر 2023	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
مطلوبات التأجير	-	-	-	-
دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى *	299,545	-	-	299,545
إجمالي المطلوبات	299,545	-	-	299,545
في 30 سبتمبر 2022	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
مطلوبات التأجير	25,560	76,680	-	102,240
دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى *	256,985	-	-	256,985
إجمالي المطلوبات	282,545	76,680	-	359,225

* باستثناء الدخل المؤجل والمخصصات

مخاطر السوق (ج)

تتمثل مخاطر السوق في احتمال تأثير التقلبات التي تحدث في أسعار السوق مثل معدلات الصرف الأجنبي ومعدلات الربح وأسعار الأسهم على إيرادات الشركة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من عملية إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرضات لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد.

مخاطر العملة (i)

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تنشأ مخاطر صرف العملات الأجنبية للشركة من الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى المقومة بعملات أجنبية. كما في 30 سبتمبر 2023، بلغ تعرض الشركة الرئيسي لمخاطر العملة من الدولار الأمريكي والجنينة الإسترليني 12,831 دينار كويتي (2022: 12,531 دينار كويتي).

تدير الشركة هذا النوع من المخاطر بوضع حدود للتعرض للعملات والتعامل بالعملات الرئيسية مع أطراف ذات سمعة حسنة.

تحليل الحساسية

في 30 سبتمبر 2023، إذا زاد أو انخفض سعر الدينار الكويتي بواقع 5% مقابل الدولار الأمريكي والجنينة الإسترليني، لن يكون لذلك تأثير كبير على ربح الشركة للسنة.

مخاطر معدلات الربح (ii)

إن مخاطر معدلات الربح هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية للشركة نتيجة للتغيرات في معدلات الربح بالسوق.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا تتعرض الشركة لأي مخاطر تقلبات في معدلات الربح حيث إن إيداعات الوكالة تحمل معدل ربح ثابت.

النقد والأرصدة لدى البنوك

إن مخاطر الائتمان الناتجة من الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية محدودة حيث إن الأطراف المقابلة تمثل مؤسسات مالية حسنة السمعة ذات تصنيفات ائتمانية ملائمة محددة من قبل وكالات التصنيف الائتمان العالمية. إضافة إلى ذلك، فإن أصل الودائع في البنوك المحلية (بما في ذلك إيداعات الوكالة) مضمونة من بنك الكويت المركزي طبقاً للقانون رقم 30 لسنة 2008 بشأن ضمان الودائع لدى البنوك المحلية في دولة الكويت والذي أصبح سارياً اعتباراً من 3 نوفمبر 2008. وبالتالي، فقد قدرت الشركة أن خسائر الائتمان المتوقعة على ودائع الشركة تعتبر غير مادية بالنسبة للبيانات المالية للشركة ككل.

مدينون تجاريون

إن تعرض الشركة لمخاطر الائتمان يتأثر بصورة رئيسية بالسمات الفردية لكل عميل. تقلل الشركة من تعرضها لمخاطر الائتمان من الذمم التجارية المدينة من خلال تحديد فترة سداد بحد أقصى 15 يوماً لعملائها. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم. لا تحتفظ الشركة بضمانات مقابل أرصدة الذمم المدينة.

يقدم الجدول التالي معلومات حول التعرض لمخاطر الائتمان وخسارة الائتمان المتوقعة على الذمم المدينة التجارية:

	>30 يوماً	31-149 يوماً	150-360 يوماً	<360 يوماً	الإجمالي
كما في سبتمبر 2023	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
معدل خسارة الائتمان المتوقعة	1.54%	1.51%	-	100.0%	3.73%
*إجمالي القيمة الدفترية عند التعثر	325,311	199,086	-	12,000	536,397
خسارة الائتمان المتوقعة	5,000	3,000	-	12,000	20,000
كما في سبتمبر 2022	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
معدل خسارة الائتمان المتوقعة	1.05%	1.05%	0.00%	100.0%	2.59%
*إجمالي القيمة الدفترية عند التعثر	426,940	331,854	-	12,000	770,794
خسارة الائتمان المتوقعة	4,500	3,500	-	12,000	20,000

مخاطر السيولة (ب)

تتمثل مخاطر السيولة في مواجهة الشركة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية التي يتم سدادها من خلال تسليم النقد أو أصل مالي آخر. تتمثل منهجية الشركة في إدارة السيولة في التأكد، قدر الإمكان، من توافر السيولة الكافية لديها للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في الظروف العادية والظروف الصعبة، وذلك دون تكبد خسائر غير معقولة أو التعرض لمخاطر المساس بسمعة الشركة.

تدير الشركة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية كافية، خطوط تمويل ومن خلال المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومطابقة قوائم استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية. تحتفظ الشركة بقدر كاف من النقد والنقد المعادل.



(iii) مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل في مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل معينة مرتبطة بالأداة المالية أو بالجهة المصدرة أو العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق.

لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الأسهم حيث لا يوجد لديها أي أدوات حقوق ملكية.

(iv) مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن إخفاق النظام أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تخفق الرقابة في أدائها يمكن أن تتسبب المخاطر التشغيلية في الإضرار بالسمعة ويكون لها آثار قانونية أو تنظيمية أو قد تؤدي إلى خسارة مالية. لا تستطيع الشركة أن تتوقع التخلص من جميع المخاطر التشغيلية إلا أنه يمكن للشركة إدارة المخاطر من خلال إطار عمل الرقابة ومن خلال مراقبة المخاطر المحتملة والاستجابة لها. تشمل الأدوات الرقابية الفصل بين المهام بشكل فعال وإجراءات صلاحية الدخول والتصريح والتسوية وتوعية الموظفين وعملية التقييم.

16. إدارة مخاطر رأس المال

أهداف الشركة من إدارة رأس المال هي الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة نشاطها لتحقيق عوائد للمساهمين. يتم التركيز بصفة عامة عند إدارة رأس المال على إدارة الموجودات ذات السيولة الزائدة للوفاء بالتزامات الشركة الحالية وتوفير عوائد للمساهمين.

لا تخضع الشركة إلى متطلبات رأسمالية مفروضة من جهات خارجية، باستثناء متطلبات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

17. القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة تمثل السعر المستلم مقابل بيع أصل معين أو المبلغ المدفوع نظير تحويل التزام معين في إطار معاملة منظمة تتم بين الشركات المشاركة بالسوق وذلك في تاريخ القياس. تتألف الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تستخدم الشركة التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب أسلوب التقييم:

- المستوى 1: أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط لموجودات أو مطلوبات محددة.
- المستوى 2: أساليب أخرى التي تكون جميع مدخلاتها لها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم مدخلات لها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

يتم تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات البيانات التي تعتبر ملائمة حسب الظروف. إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث أن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يتم إعادة تسعيرها مباشرة بناء على حركة السوق في معدلات الربح.



18. المطلوبات والالتزامات المحتملة

إن الشركة ملتزمة بتحمل نفقات رأسمالية بمبلغ 115,515 دينار كويتي تتعلق بشراء تراخيص برامج وخدمات هندسية ومصاريف ذات صلة أخرى خاصة بمقر المكاتب الجديد وتطوير التحسينات في النظام الرئيسي وموقع بوابة الائتمان الإلكتروني (2022): 65,486 دينار كويتي تتعلق بشراء تراخيص البرامج وتطوير التحسينات في النظام الرئيسي وموقع بوابة الائتمان الإلكتروني).

لا توجد التزامات طارئة للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2023 (2022: لا شيء).

19. الالتزام بالشرعية

لا توجد مخالفات لأحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً لما قرره مكتب التدقيق الشرعي الخارجي للشركة.

20. أحداث لاحقة

في 7 ديسمبر 2023، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بقيمة 2 فلس (2022: 15 فلس) للسهم الواحد بقيمة 329,688 دينار كويتي للسنة المنتهية في 30 سبتمبر 2023 والتي تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

التاريخ: 1444/05/02

الموافق: 2023/11/16

تقرير هيئة الرقابة الشرعية
عن الفترة المالية 2022/10/01-2023/09/30

السادة/ شركة شبكة المعلومات الانتمائية

المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

وفقاً للسلطات المخولة لنا من قبل أعضاء الجمعية العمومية لشركة شبكة المعلومات الانتمائية وبموجب النظام الأساسي للشركة وتعليمات الجهات الرقابية ذات الصلة فإن هيئة الرقابة الشرعية تقدم تقريرها النهائي عن الفترة 2022/10/01 – 2023/09/30 وهو يتضمن أربعة بنود على النحو الآتي:-

أولاً: أعمال هيئة الرقابة الشرعية:

قامت هيئة الرقابة الشرعية بأعمالها والتي اشتملت على فحص الهياكل الإستثمارية وصيغ العقود والمنتجات والسياسات والإجراءات، سواء بشكل مباشر أو بالتنسيق مع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيدات معقولة بأن الشركة لم تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في ضوء قرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة للشركة وقرارات الجهات الرقابية ذات الصلة.

ثانياً: قرارات هيئة الرقابة الشرعية:

قامت هيئة الرقابة الشرعية للشركة بالرد على جميع استفسارات الشركة وأصدرت عدد (14) قرارات خلال الفترة.

ثالثاً: السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية:

لم تقم الشركة بإصدار أي سياسات أو إجراءات جديدة للمنتجات والأنشطة خلال الفترة.

رابعاً: الرأي النهائي:

في رأينا وبعد دراسة جميع الإيضاحات والتأكدات التي حصلنا عليها فإننا نؤكد:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها الشركة خلال الفترة من 2022/10/01 إلى 2023/09/30 تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

والحمد لله رب العالمين ،،،

رئيس هيئة الرقابة الشرعية أ.د. عبدالعزيز خليفة القصار
عضو هيئة الرقابة الشرعية أ.د. علي إبراهيم الراشد
عضو هيئة الرقابة الشرعية أ.د. عصام خلف العنزي

تقرير الحوكمة

عن السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2023

تلتزم شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية بتطبيق معايير الحوكمة المؤسسية وفق أفضل الممارسات والمعايير المعمول بها عالمياً في هذا المجال تعزيزاً للنزاهة والشفافية في أداء الأعمال والحفاظ على أمن وسرية بيانات العملاء، ضمان أعلى مستوى من السلوك الأخلاقي في كافة أعمالها وأنشطتها المنوط بها تنفيذها وفق لأحكام القانون رقم 9 لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية وضوابط بنك الكويت المركزي الصادرة له

أولاً - المقدمة:

دأبت شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية Cinet خلال تاريخها الممتد لأكثر من عشرين عاماً على تطوير وتحسين أعمالها لتزويد القطاع المالي والمصرفي بخدمات ذات قيمة مضافة تساهم في سرعة إنجاز المعاملات التجارية والمالية وضمان إدارة المخاطر بكفاءة عالية ، فضلاً عن دعم القيمة في جميع أنشطة العمل ، كما تواصل الشركة بذل كافة الجهود لتوفير خدمات ذات قيمة مضافة للأعضاء المشتركين والتي تشكل الأساس الراسخ للمعاملات بين الجهات المانحة للتسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها وأنواعها وتوفير خدمات أكثر كفاءة للعملاء ، ولذلك ، فقد كان لدى مجلس الإدارة القناعة التامة والكاملة بأن تطبيق قواعد وإجراءات الحوكمة بنحو سليم يؤدي إلى تحقيق توجهات بنك الكويت المركزي بهدف تحويلها إلى مركز معلومات ائتمانية متكامل ومتقدم بإعتبارها أول جهة مرخص لها وفقاً لأحكام القانون رقم (9) لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية لتقديم خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني في دولة الكويت

نظراً لتنامي الاهتمام بالحوكمة والتي أصبحت من المتطلبات الرئيسية للبنوك والشركات ، حيث حرص مجلس إدارة شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية بتبني إطار فعال للحوكمة يركز على العمل المؤسسي يسخر مجلس إدارة شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية كافة الإمكانيات لتبني معايير الحوكمة والشفافية وفق أفضل الممارسات العالمية وذلك من خلال مراجعة وتطوير سياسات وإجراءات العمل التي يتم تطبيقها لضمان الامتثال لتعليمات الجهات الرقابية بخصوص الحوكمة. وتفي شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية بمتطلبات الحوكمة وجميع المتطلبات الإلزامية الصادرة عن بنك الكويت المركزي ، إذ تقوم شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية بتطبيق مبادئ الحوكمة السليمة في Cinet وفق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية ومراجعتها بصفة مستمرة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية المتبعة وبما يتوافق مع تعليمات وضوابط بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة وما يتصل بذلك من إدارة حصينة للمخاطر وتطوير الأنظمة والأدوات الرقابية ذات الصلة قام مجلس إدارة شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية بإنشاء لجنة الحوكمة التي تقوم بالإشراف على إطار الحوكمة وتقديم المشورة ومساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته الرقابية المتعلقة بالحوكمة السليمة ، وذلك من خلال توفير مجموعة من المبادئ التوجيهية للحوكمة وأخذ دور قيادي في تشكيل إطار الحوكمة في الشركة

نقوم في شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية بمراجعة دورية لمستجدات الحوكمة والمعايير الصادرة عن المؤسسات العالمية أيضاً نقوم بمراجعة دورية لتطبيقات الحوكمة لتقييم كفاءتها في مواجهة التحديات التي تواجه الشركة ، وذلك لضمان حماية حقوق المساهمين والأطراف ذات الصلة ولضمان وصول المعلومات بالوقت المناسب وبكل شفافية وحيادية ، وتطبيقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة لدى شركتنا

إن أحد الأهداف الإستراتيجية ل شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية Cinet هي تحقيق عناصر الحوكمة السليمة وذلك بهدف حماية حقوق المساهمين والأطراف ذات الصلة إضافة إلى تخفيف نزعة المخاطر التشغيلية وكفاءة الأداء والجودة في تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة في صناعة الخدمات المالية ، وهو الأمر الذي إرتأى معه مجلس الإدارة - وقبل صدور قرار تسجيل الشركة في سجل شركات المعلومات الائتمانية لدى بنك الكويت المركزي - بتطبيق مبادئ الحوكمة السليمة في Cinet وفق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية ومراجعتها بصفة مستمرة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية المتبعة وبما يتوافق مع تعليمات وضوابط بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة وما يتصل بذلك من إدارة حصينة للمخاطر وتطوير الأنظمة والأدوات الرقابية ذات الصلة

إضاعات على تطبيقات الحوكمة في شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية خلال 2023:

على الرغم من التحديات العالمية وتأثيرها المباشر على الاقتصاد والشركات ، إلا ان الأسس (المعايير والدعائم) المتينة التي أسسها و يباشر تطبيقها مجلس إدارة شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية ، بتبنيه إطار حوكمة فعال ، قد ساهمت بفاعلية في إدارة المخاطر الناتجة عن التحديات العالمية وسرعة اتخاذ التدابير اللازمة لاستمرار الأعمال وتقديم الخدمات للعملاء دون إنقطاع بالتنسيق مع الجهات الرقابية لتبني في شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية نموذج ينطلق من خطوط دفاع ثلاثة:

الخط الأول: الوظائف التي تحتوي على مخاطر.

الخط الثاني: وظائف إدارة المخاطر ووظائف مراقبة إلتزام الشركة بالقوانين والتعليمات الرقابية التي تكون مستقلة عن خط الدفاع الأول

الخط الثالث: وظيفة التدقيق الداخلي التي تكون مستقلة عن خط الدفاع الأول والثاني.

وهو الأمر الذي الذي أدى إلى وجود كل من لإحكام و المرونة - معا - في تسيير الأعمال وتلبية المتطلبات الرقابية ، وكذلك تحقيق رؤية مجلس إدارة شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية في بلوغ أهدافه الإستراتيجية لما فيه الفائدة القصوى لكل من مساهمية وأصحاب المصالح المختلفة

1- الحوكمة على مستوى شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية :

تقوم شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية بتطبيق سياسة الحوكمة للشركة وتتسم بالشفافية والمصادقية وفق أعلى المعايير العالمية وأفضل الممارسات، وتمثل مسؤوليات لجنة الحوكمة المنبثقة من مجلس الإدارة في

مراجعة أعمال الشركة بشكل دوري.

مراجعة وتقييم السياسات والإجراءات التي تنظم أعمال الشركة للتأكد من استيفائها لاحتياجات الشركة وخدمتها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية

ضمان وجود آليات تسهل التواصل بين الإدارات في الشركة.

وجود وسائل لرقابة العمل على مستوى الشركة.

إن Cinet تتبنى قيم عمل راسخة في جميع أنشطتها وفق رقابة صارمة على كافة عملياتها من قبل أعضاء مجلس الإدارة بغاية التوافق مع متطلبات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، حيث تم تأسيس عدد من اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (لجنة الحوكمة ، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر) لكي تظل الشركة قادرة على تأدية مهامها وأنشطتها الموكول اليها متابعتها وممارستها كمقدم خدمات الإبلاغ عن الائتمان والتصنيف الائتماني وفقاً لأحكام القانون رقم (9) لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية ، كما تم إصدار حزمة من سياسات وإجراءات العمل التنظيمية بما يعكس المتطلبات والضوابط المقررة من الجهات الرقابية في هذا الشأن ، والمتابعة الحثيثة في تحديث تلك السياسات والإجراءات وملحقاتهم بشكل دوري ومستمر ومناسب.

2- الإفصاح والشفافية:

تشكل سياسة الإفصاح الخاصة في شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية إحدى ركائز الحوكمة في الشركة حيث تتبنى إطاراً واضحاً يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية ويضمن العدالة والمساواة في وصول المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وفق ما تتطلبه الجهات الرقابية وبناء على أفضل الممارسات العالمية ، تم تعريف الإفصاح على أنه عملية الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية التي تهم المساهمين والمستثمرين المحتملين والجمهور وتساعدهم على إتخاذ قراراتهم الإستثمارية في الوقت المناسب ، وقد يتم الإفصاح على أساس دوري (فترات زمنية محددة) أو بشكل فوري عند حدوث أو إكمال المعلومة، وذلك حتى تكون المعلومات متوافرة في نفس الوقت لكافة الأطراف المعنية، وحتى لا يستفيد طرف من المعلومات قبل أو دون غيره من الأطراف الأخرى.

3- تعزيز قواعد السلوك المهني:

نستند في شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية على أعلى معايير الالتزام بقواعد السلوك المهني ابتداء من أعضاء مجلس الإدارة وصولاً إلى جميع موظفينا الشركة لذلك حرص مجلس الإدارة على تعزيز إطار قواعد السلوك المهني من خلال سياسات وإجراءات صارمة لضمان تمتع الشركة بالنزاهة والمصداقية ، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة سنوية للسياسات والإجراءات المنظمة لإطار السلوك المهني والتي تتكون من الآتي

- ميثاق السلوك المهني.
- سياسة تعارض المصالح.
- سياسة الأطراف ذات الصلة.
- سياسة أمن وسرية المعلومات.
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات.
- سياسة مكافحة الفساد.

يتوفر لدى الشركة مدونة أخلاقيات العمل والسلوك المهني و تنطبق تلك القواعد والمعايير على كافة موظفي الشركة ، ويلتزم كافة الموظفين بالتقيد التام بالالتزامات الداخلية والتنظيمية المنطبقة على وحدات العمل التابعين لها ، وتنفيذاً للالتزامات تجاه الشركة يتطلب من الموظفين على وجه الخصوص

ما يلي:

- الإلمام والفهم والتقيد التام بالقواعد و الاجراءات والارشادات الداخلية المعمول بها لدى الشركة في أي وقت.
- الالتزام والتقيد بالقوانين السارية.
- تجنب أي موقف من الممكن أن ينشأ عنه تعارض في المصالح وفي حالة الشك بذلك أو مواجهه أي عائق يتم إبلاغ القسم التابع له الموظف على الفور بذلك التعارض في المصالح أو إبلاغ مسئول الالتزام في الشركة.
- الالتزام التام بالمحافظة على الأسرار المهنية.
- الامتناع عن تجاوز الصلاحيات الممنوحة لهم واحترام القواعد بخصوص التوقيعات المعتمدة.
- احترام كرامة وخصوصية زملائهم.

4- الإهتمام بموظفي شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية:

نحن فخورون بخلق بيئة عمل أخلاقية وعادلة ومتوازنة لإعداد موظفينا كقادة للمستقبل وفقاً لأساسيات المبادئ الإسلامية وقيمنا المؤسسية. ولذا نحن نعمل وفق نموذج لخلق قيمة مضافة لتمكين موظفينا ومشاركتهم بفعالية على جميع مستويات الإدارة. وتنعكس احتياجاتهم ووجهات نظرهم في كافة مبادراتنا الإستراتيجية وممارستنا التي يمكن حصرها في ستة محاور رئيسية

- النمو المهني والتطور الوظيفي.
- التواصل الفعال.
- الثقافة والمهنية الأخلاقية والشفافية.
- رفاهية إقتصادية وإجتماعية مستدامة.
- بيئة عمل دامجة.
- النزاهة والمصداقية.

نحن في شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية نؤمن أن العنصر البشري هو أساس نجاحنا لذلك حرصنا على تطوير كوادرنا ، وكذلك استقطاب أفضل المواهب لاستكمال مسيرة الشركة حيث نقوم بالاستثمار في التدريب والتطوير وتقديم أفضل البرامج التدريبية لموظفينا

وتحرص الشركة على وجود حلقة تواصل احترافية ومرنة لتمثيل صوت الموظفين والعمل على دعم متطلباتهم والرد على استفساراتهم ، ونعتز في الشركة بأن العنصر النسائي يشكل 25.53% من إجمالي القوى العاملة لدينا خلال 2023 مع التأكيد على سعيينا لزيادة هذه النسبة بأستقطاب المواهب و الكفاءات التي تتناسب ورؤية شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية الإستراتيجية

حقوق المساهمين وأصحاب المصالح:

نقوم في شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية بضمان حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح من خلال تطبيق سياسات وإجراءات تضمن المعاملة العادلة لجميع المساهمين ، بما في ذلك أصحاب مصالح الأقلية ، ويتمتع مساهمي الشركة بحقوق متساوية بلا تمييز ولهم الحق في حضور إجتماعات الجمعية العامة (العادية وغير العادية) والتصويت على بنودها ، ولهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة وكذلك حق الحصول على الأرباح والمعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطة الشركة وجميع الحقوق المستحقة لهم وفق ماورد في عقد التأسيس و النظام الأساسي ووفق والتعليمات المنظمة من الجهات الرقابية

متطلبات الحوكمة في التقرير السنوي:

حصص الملكية كما هي في 2023/9/30

م	الجهة	شكل الملكية	النسبة %
1	بنك الكويت المركزي	مباشرة	12.280
2	بنك الكويت الوطني	مباشرة	8.650
3	بنك بوبيان	مباشرة	7.140
4	البنك الأهلي الكويتي	مباشرة	6.140
5	البنك الأهلي المتحد*	مباشرة	6.140
6	البنك التجاري الكويتي	مباشرة	6.140
7	بنك البحرين والكويت	مباشرة	6.140
8	بنك الخليج	مباشرة	6.140
9	بنك الكويت الدولي	مباشرة	6.140
10	بنك برقان	مباشرة	6.140
11	بيت التمويل الكويتي	مباشرة	6.140
12	شركة التسهيلات التجارية	مباشرة	6.140
13	مجموعة أركان المالية للتمويل والاستثمار	مباشرة	6.140
14	بنك وره	مباشرة	3.510
15	شركة أعيان للإجارة والاستثمار	مباشرة	3.510
16	شركة ياس انستولمنتس للتسهيلات الائتمانية	مباشرة	1.320
17	شركة الأمانة الدولية للتجارة العامة	مباشرة	1.010
18	شركة يوسف احمد الغانم واولاده	مباشرة	1.010

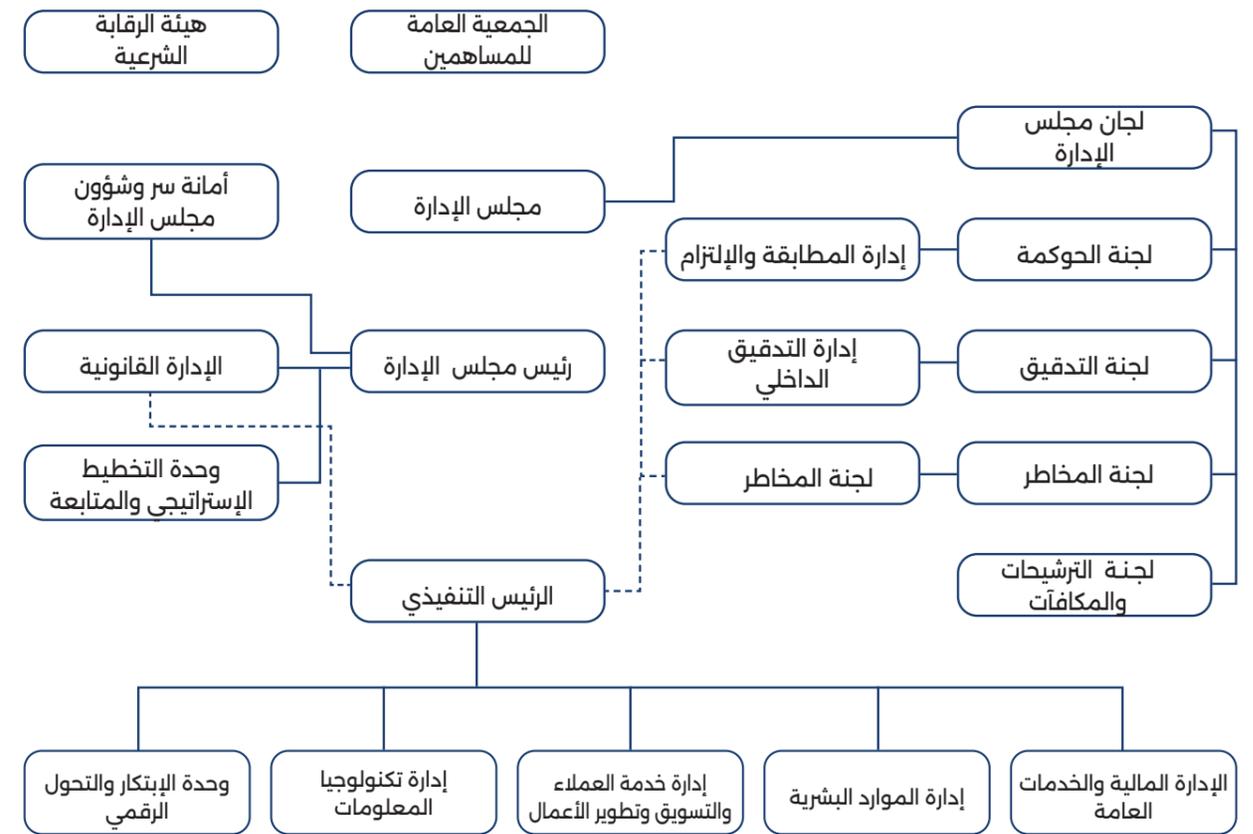
*تم دمج البنك الاهلي المتحد بطريق الضم لبيت التمويل الكويتي لتبلغ نسبة ملكيته المباشرة وغير المباشرة في ساي نت 12.280%

واجبات ومسئوليات أعضاء مجلس الإدارة:

1. المسئوليات العامة لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسئولية الكاملة عن شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية ، بما في ذلك وضع الأهداف الإستراتيجية له، ومعايير الحوكمة وكذلك مسئولية تطبيق هذه الأهداف والمعايير وإشراف على سلامة تطبيقها ، بالإضافة إلى مسئولية الإشراف على الإدارة التنفيذية بما في ذلك الرئيس التنفيذي ويتحمل مجلس الإدارة كافة المسئوليات المتعلقة بعمليات الشركة وسلامتها المالية والتأكد من تلبية متطلبات بنك الكويت المركزي، والحفاظ على مصالح المساهمين، والموظفين، والجهات الأخرى من أصحاب المصالح، والتأكد من أن إدارة الشركة تتم بشكل حصيل وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للشركة

الهيكل التنظيمي للشركة



خط متصل: يلتزم مجلس الإدارة ولجنة والإدارات التابعة له وظيفياً بشكل مباشر.
خط متقطع: يلتزم إدارات الشركة بإتباع الرئيس التنفيذي ادارياً بشكل غير مباشر.

2. تكوين المجلس

يتألف مجلس إدارة شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية Cinet من سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة ، وبموجب إجتماع الجمعية العامة العادية التي عقدت بتاريخ 12 أغسطس 2021 تم إنتخاب مجلس الإدارة من الأعضاء المساهمين بموافقة الجمعية العامة والجهات ذات الصلة، بموجب قرار بنك الكويت المركزي رقم (90 - ب / 439 / 2019) بشأن القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة في المادة (9) من القانون رقم (9) لسنة 2019 بشأن تنظيم تبادل المعلومات الائتمانية في المرشحين لعضوية مجلس إدارة شركة شبكة المعلومات الائتمانية Cinet فقد قامت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة من مجلس الإدارة بدراسة أوراق مرشحي أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين بالنيابة عنهم لشغل منصب عضوية مجلس الإدارة للدورة الجديدة (2020 - 2023) حيث تم التأكد من إستيفاء جميع المرشحين من المتطلبات الواردة بقرار بنك الكويت المركزي المشار إليه في البند السابق.

2.1. دور رئيس مجلس الإدارة

في إطار أهمية هذا الدور يعمل رئيس مجلس الإدارة على ضمان حسن سير أعمال المجلس ، والمحافظة على الثقة المتبادلة بين الأعضاء ، وضمان اتخاذ المجلس للقرارات استنادا على أسس ومعلومات سليمة ، كما يسعى إلى تبادل وجهات النظر داخل المجلس والتأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين في الوقت المناسب. كما يقوم بدور رئيسي في المحافظة على علاقة بناء بين المجلس والإدارة التنفيذية ، والتأكد من توفير معايير الحوكمة السليمة لدى الشركة.

تاريخ الإلتحاق	المؤهل العلمي والخبرات العملية	الصفة	الإسم
2023/5/22	حاصلة على بكالوريوس في التمويل والماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا - وقد تقلدت العديد من المناصب القيادية في القطاع المصرفي ، ذلك بالإضافة إلى توليها منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية ش.م.ك.ع ، كما أنها حاصلة على شهادة برنامج القيادة في تنفيذ الإستراتيجيات الرائدة في الخدمات المالية من جامعة هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة برنامج الإدارة الاستراتيجية والقيادة من جامعة فوردهم نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الشهادة المتخصصة في برنامج تنفيذ المشاريع من جامعة صن بات سين - جمهورية الصين الشعبية ، إضافة إلى ذلك الكثير من البرامج التدريبية والقيادية الأخرى داخل وخارج دولة الكويت.	رئيس مجلس الإدارة	السيدة / عالية بدر الحميضي رئيس مجلس الإدارة ممثلاً عن بنك الكويت المركزي
2021/8/12	حاصل علي ماجستير في الدراسات الآسيوية في تخصص دراسات وبحوث الإقتصاد من جامعة الزقازيق - جمهورية مصر العربية ، ولديه خبرة واسعة في المجال المصرفي والمالي حيث شغل مناصب عديدة بدءاً بمنصب مدير أول فرع في بنك الخليج ثم إلتحق بعد ذلك للعمل بدار الاستثمار بمنصب نائب رئيس إدارة الثروات، ثم نائب الرئيس التنفيذي ومدير إدارة الأصول الدولية والمحلية بشركة الاستشارات المالية الدولية الفايزة، وأخيراً انتقل الي بنك برقان بمنصب مدير أول منطقة تدرجاً إلى رئيس الفرع ثم رئيس مدراء الخدمات المصرفية في بنك برقان، عضو في مجلس إدارة شركة كي نت في 2023.	نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد / ناصر محمد القيسي نائب رئيس مجلس الإدارة ممثلاً عن بنك برقان
2021/8/12	حاصل على بكالوريوس تمويل الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2005 ولدية خبرة في المجال المصرفي والمالي حيث بدأ مسيرته المهنية في القطاع المصرفي وتحديدا البنك الكويتي منذ عام 2006 تدرجاً إلى منصب مدير إقليمي في عام 2017 ثم إلى نائب مدير قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وأخيراً تم تعيينه بمنصب مدير عام بالوكالة قطاع الخدمات المصرفية.	عضو	السيد/ عبدالعزيز صالح الزعابي عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي
2021/8/12	حاصل على بكالوريوس إدارة اعمال و نظم معلومات من جامعة ولاية كاليفورنيا، فلورنسون - الولايات المتحدة الأمريكية ، و لدية خبرة في المجال التكنولوجي، والمالي و المصرفي، حيث شغل عدة مناصب في بنك الكويت الوطني ابتداء كمرمج و من ثم صانع أنظمة من العام 1993 الي 2005 ، و من ثم أنتقل ليعمل كمدير لإدارة العمليات المركزية في مجموعة العمليات إلى أن أصبح نائب مدير عام لمجموعة العمليات و التكنولوجيا ، وفي عام 2021 تم تعيينه مدير عام العمليات في البنك الأهلي الكويتي.	عضو	السيد / محمد حبيب البلوشي عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن البنك الأهلي الكويتي
2021/8/12	حاصل على بكالوريوس محاسبة من الأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر و تكنولوجيا الإدارة - جمهورية مصر العربية - عام 2008 كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الخليج للعلوم و التكنولوجيا - دولة الكويت - 2015 ، ومن ثم إلتحق بوظيفة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأهلي المتحد عام 2003 ، ثم تعين بمنصب مدير فرع الخدمات المصرفية للأفراد عام 2008 إلى 2012 ، وإلتحق بمنصب مدير عمليات المصرفية لبنك بوبيان في عام 2015 تدرجاً إلى منصب مدير تنفيذي لمجموعة العمليات المصرفية في عام 2019 و أخيراً بمنصب مدير عام إدارة العمليات في بنك الكويت الدولي.	عضو	السيد / فهد عثمان البدر عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن بنك الكويت الدولي
2021/8/12	حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من جامعة ميامي - الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988 - وقد التحق بالقطاع المصرفي والاستثماري بداية في البنك التجاري الكويتي ومن ثم الشركة الكويتية الدولية للاستثمار وشركة الاستثمارات الوطنية وشركة الساحل للتنمية والاستثمار حيث شغل مناصب عدة استثمارية وانضم بعام 2002 لشركة التسهيلات التجارية حيث عين مديراً للاستثمار والخزينة متدرجاً بمناصب عدة حتى توليه منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة التسهيلات التجارية.	عضو	السيد / خالد عبدالله عبد الرحمن السيد / علي عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن شركة التسهيلات التجارية
2021/8/12	حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة البحرين - مملكة البحرين - عام 2003 ، كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد نيويورك للتكنولوجيا - الولايات المتحدة الأمريكية - في عام 2005 ، وقد التحق بالقطاع المصرفي منذ عام 2004 حيث كان يشغل منصب مدير أسواق المال في بنك الخليج المتحد بمملكة البحرين ، ثم إلتحق بالعمل لدى بنك البحرين والكويت في عام 2012 بوظيفة رئيس سوق المال ثم شغل منصب نائب الرئيس ومدير الخزينة لدى بنك الخليج المتحد بمملكة البحرين في الفترة من 2013 وحتى 2017 حيث إنتقل مرة أخرى إلى بنك البحرين والكويت ليشغل منصب مساعد المدير العام ورئيس الخزينة إعتباراً من شهر يناير 2017 وحتى تاريخه، كما يشغل منصب الرئيس التنفيذي بالإتابة لبنك البحرين والكويت إعتباراً من شهر أكتوبر 2021 حتى أغسطس 2023.	عضو	السيد / ياسر محمد عبدالله السعد عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن بنك البحرين والكويت

7.1. لجنة التدقيق

شكلت لجنة التدقيق بهدف مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسئوليته الإشرافية على العمليات المحاسبية في الشركة والأنظمة الرقابية المالية، وضوابط التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى مهام إدارة التقارير المالية مع المدققين الخارجيين والداخليين، من أجل ضمان الالتزام بالمتطلبات الرقابية

وتتمثل مهام ومسئوليات لجنة التدقيق في الإشراف على الأنظمة والضوابط الرقابية المالية في الشركة وعمليات إعداد التقارير ومنها مايلي على سبيل الذكر لا الحصر

- تقديم التوصيات بخصوص تعيين أو إنهاء عمل، أو تحديد أتعاب المدققين الخارجيين أو أية شروط تتعلق بهم، أو بخصوص مؤهلاتهم، كما تقيم مدى موضوعيتهم في إبداء رأيهم المهني، وكذلك تدوير الشركاء من المدققين بما يتفق مع المتطلبات الرقابية.
- مراجعة ميثاق ودليل عمل مجموعة التدقيق الداخلي والسياسات المحاسبية.
- اعتماد خطة التدقيق الداخلي ومناقشة تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة خطوات التصويب بشكل ربع سنوي
- مناقشة نتائج عملية التدقيق المرحلية والنهائية مع المدققين الخارجيين، والتحفظات الناتجة عنها وأي أمور أخرى يرغب المدققون الخارجيون في مناقشتها.
- وضع معايير مناسبة للتأكد من تنفيذ عمليات التدقيق الخارجي
- مراجعة المستندات والتقارير والمعلومات المحاسبية بشكل دوري، ومراجعة البيانات المالية مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي قبل عرضها على السيد رئيس مجلس الإدارة.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية.
- الإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة والتأكد من كفاية الموارد البشرية المخصصة للوظائف الرقابية.
- اعتماد خطة التدقيق الداخلي ومناقشة تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة خطوات التصويب بشكل ربع سنوي.
- القيام بأي أنشطة أخرى تتفق مع النظام الأساسي المعمول به في الشركة والقوانين المطبقة وحسبما يراها مجلس الإدارة ولدى لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء - من خلال القنوات الرسمية أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعها، كما تتولى اللجنة مسؤولية الرقابة على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية لدى الشركة

أسماء السادة أعضاء لجنة التدقيق وعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2023-2022							
تاريخ الاجتماع	27 أكتوبر 2022	28 نوفمبر 2022	3 أغسطس 2023	4 ديسمبر 2023	6 مايو 2023	27 يوليو 2023	نسبة الحضور %
خالعبدالله العلي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
عبدالعزیز صالح الزعابي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
محمد حبيب البلوشي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100

✓ حضر X تعذر حضور الاجتماع

7.2. لجنة الترشيحات والمكافآت

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الترشيحات والمكافآت في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتحديد الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة نيابة عن ممثليهم من المساهمين أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الإدارة التنفيذية، وتقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة نظم المكافآت الخاصة بالإدارة التنفيذية وموظفي الشركة

وتشمل الوظائف الرئيسية للجنة الترشيحات والمكافآت على سبيل الذكر لا الحصر:

- التوصية بشأن تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة بناء على السياسات المعتمدة والمعايير الصادرة عن بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بضوابط الترشيح للعضوية، وتشمل التوصيات جميع المرشحين بمن فيهم الذين لا توصي اللجنة بترشيحهم، وعلى أساس مبررات سليمة وموضوعية.
- إعداد صلاحيات وأختصاصات كل وظيفة تنفيذية أو قيادية في الشركة وتحديد المسؤوليات الوظيفية والمؤهلات المطلوبة بالتعاون مع الموارد البشرية والإدارات ذات العلاقة.

- مراجعة ترشيحات وتعيينات الوظائف القيادية والتنفيذيين خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2023
- جراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك، وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو التحديث هذه السياسة.
- إجراء تقييم دوري عن مدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- تقديم التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء المجلس.
- مراجعة الترقيات المقترحة من الإدارة التنفيذية وإبداء الرأي بشأنها ومتابعة تطوير خطط التدريب والتطوير في الشركة.

أسماء السادة أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت وعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2023-2022							
تاريخ الاجتماع	15 ديسمبر 2022	18 يناير 2023	19 مارس 2023	6 أغسطس 2023	8 أكتوبر 2023	9 ديسمبر 2023	نسبة الحضور %
ناصر محمد القيسي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
فهد عثمان البدر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	100
ياسر السعد	X	✓	✓	✓	✓	✓	84

✓ حضر X تعذر حضور الاجتماع

7.3. لجنة المخاطر

يتمثل الدور الرئيسي للجنة المخاطر في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه في الإشراف بصفة عامة على أوضاع المخاطر الحالية، وإستراتيجيات المخاطر وخاصة نزعة الشركة تجاه مخاطر أمن وسرية المعلومات والأمن السيبراني وكذلك السياسات والإجراءات الخاصة بعمل إدارة المخاطر والأقسام والوحدات التابعة لها

وتقوم لجنة المخاطر بعدة مهام ومسئوليات على سبيل الذكر لا الحصر:

- تقييم مقاييس إدارة المخاطر في الشركة، ومقاييس نزعة المخاطر وإستراتيجية المخاطر والمقاييس الأخرى المتعلقة بها، وإقتراح التوصيات على مجلس الإدارة
- مراجعة ومناقشة تقارير إدارة المخاطر الربع سنوية.
- توفير الدعم إلى وظيفة إدارة المخاطر للتأكد من تحقيق نطاق العمل بفاعلية وإستقلالية
- اعتماد تعيين و/أو استقالة مدير إدارة المخاطر وتقييم أدائه السنوي
- مراجعة ومناقشة مخاطر الأمن السيبراني وإجراءات تغطيتها من قبل إدارة تكنولوجيا المعلومات في ضوء التعليمات الرقابية التي تصدر بشأنها
- مراجعة ميثاق وسياسات وإجراءات عمل إدارة المخاطر وإدارتها ووحداتها التابعة وتطويرها بشكل مستمر

أسماء السادة أعضاء لجنة المخاطر وعدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال عام 2023-2022						
تاريخ الاجتماع	17 نوفمبر 2022	18 يناير 2023	15 مارس 2023	13 يونيو 2023	3 ديسمبر 2023	نسبة الحضور %
فهد عثمان البدر	✓	✓	✓	✓	✓	100
ناصر محمد القيسي	✓	✓	✓	✓	✓	100
عبدالعزیز صالح الزعابي	✓	✓	✓	✓	✓	100
محمد حبيب البلوشي	✓	✓	✓	✓	✓	100

✓ حضر X تعذر حضور الاجتماع

7.4. لجنة الحوكمة

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الحوكمة في تقديم الدعم المستمر ومساعدة مجلس على أداء مسؤولياته الرقابية والإشرافية المتعلقة بتنفيذ إطار عمل الحوكمة وضمان تطبيق ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى كافة وحدات وإدارات الشركة ومراقبة تنفيذ سياسات الحوكمة بفعالية وإستقلالية وتقديم التعزيزات والتوصيات بشأن ممارسات الحوكمة السليمة ، ذلك بالإضافة إلى تطوير إرشادات وسياسات الحوكمة ومراقبة الالتزام بتطبيقها ، والتأكد من الالتزام بسياسات وإجراءات الحوكمة من قبل مجلس الإدارة ولجانة وكذلك الإدارة التنفيذية .

وتتمثل مهام لجنة الحوكمة وذلك على سبيل الذكر لا الحصر:

- تطوير إطار عمل ودليل الحوكمة الشامل وتقديم اقتراحات تحديثه وتغييره وفق المستجدات التي تطرأ في هذا الصدد.
- مراجعة مدى كفاية السياسات والاجراءات وممارسات الشركة فيما يخص معايير الحوكمة.
- مراجعة وتقييم كفاءة قواعد السلوك المهني ، وقواعد أخالقيات العمل، وغيرها من السياسات المعتمدة داخل الشركة.
- إعداد تقرير الحوكمة للعرض على الجمعية العامة ضمن التقرير السنوي للشركة.
- إجراء تقييم سنوي للأداء فيما يخص اللجنة وواجباتها، مع إجراء مراجعة سنوية لصالحيات وإختصاصات اللجنة.

أسماء السادة أعضاء لجنة الحوكمة وعدد الاجتماعات التي عقدها اللجنة خلال عام 2022-2023				
تاريخ الاجتماع	11 أغسطس 2022	20 أبريل 2023	6 أغسطس 2023	نسبة الحضور %
عالية بدر الحميضي*	✓	✓	✓	100
خالد عبدالله العلي	✓	✓	✓	100
ياسر محمد السعد	✓	✓	✓	100

✓ حضر X تعذر حضور الاجتماع

- ليس عضواً في اللجنة

*موجب كتاب بنك المركزي المؤرخ 22/5/2023 تم تعيين السيدة / عالية بدر الحميضي ممثلاً عن عضو مجلس الادارة السادة بنك المركزي – لتتولى منصب رئيس مجلس إدارة شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية.

8. واجبات ومسئوليات الإدارة التنفيذية

يتولى فريق الإدارة التنفيذية مسؤولية إدارة أعمال شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية Cinet اليومية ، والمفوضة إليه من قبل مجلس الإدارة ، ويتولى الرئيس التنفيذي رئاسة الجهاز التنفيذي المكونة من الإدارة القانونية، إدارة الامتثال ، والإدارة المالية ، وإدارة تكنولوجيا المعلومات ، وإدارة المخاطر ، وإدارة تطوير المنتجات ، وإدارة خدمة العملاء والتسويق وتطوير الأعمال ، وإدارة الموارد البشرية والخدمات العامة الإدارية قامت الإدارة التنفيذية بتشكيل اللجان والفرق الإدارية التالية : (1) اللجنة التنفيذية (2) (MEXCO) فريق تمكين التقنيات الحديثة (FINTECH) حيث تستمد تلك اللجان والفرق صلاحيتها من الرئيس التنفيذي وفقاً للصلاحيات والضوابط المقررة من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في هذا الصدد تقوم الإدارة التنفيذية بتطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة التي يقرها مجلس الإدارة في إطار إستراتيجية وأهداف شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية Cinet الموضوعة لها والمعتمدة من مجلس الإدارة لضمان إستمرارية سير العمل دون عراقيل أو مخالفات

تتولى الإدارة التنفيذية المهام التالية على سبيل الذكر لا الحصر:

- تحديد الأهداف الإستراتيجية وتوجهات وتطلعات Cinet المستقبلية (قصيرة الأجل - طويلة الأجل).
- وضع الميزانية التقديرية السنوية وخطة عمل Cinet خلال السنة المالية.
- ضمان وجود وتنفيذ السياسات الخاصة بكافة عمليات وأنشطة Cinet.
- وضع وإدارة الأهداف الخاصة بالمخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها وبما لا يخالف مواد النظام الأساسي للشركة.
- تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء إستناداً على مستوى المخاطر المحدد.
- مراجعة معدلات الأداء لجميع الإدارات في Cinet وتطويرها وتحسينها وإتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

- التأكد من أن الشركة تقوم بتنفيذ جميع أنشطتها وأغراضها وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والإلتزام بنص وروح القوانين والضوابط وقواعد السلوك المهني.

وتجدر الإشارة إلى المهام المذكورة أعلاه تعتبر إضافة إلى المسؤوليات الوظيفية المحددة لفريق الإدارة التنفيذية ، والأهداف الإستراتيجية الموضوعة لهم حسب ما جاء في دليل سياسات الشركة المقررة في هذا الصدد

9. هيئة الرقابة الشرعية:

تعد هيئة الفتوى الشرعية جزءاً لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية بما يضمن كفاية وفاعلية نظام الرقابة الشرعية بالشركة، والتأكد المعقول بأن ادارة الشركة قد أدت مسؤوليتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ ومعايير الشريعة الاسلامية وكذلك التحقق من التزام الشركة في جميع معاملاتها وأنشطتها والعقود والنماذج المستخدمة بأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية مما يساهم في إشاعة مناخ من الثقة بين المتعاملين معها والمساهمين بطرق تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية ومبادئها، حيث تختص هيئة الرقابة الشرعية بالآتي:

- إبداء الرأي الشرعي حول أية عقود أو تعاملات أو أنشطة أو مشاريع شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية وتصرفاتها.
- التحقق من التزام شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال مراجعة المستندات ذات الصلة من دراسة الشروط والعقود والاتفاقيات الخاصة بالصفقات قبل ابرامها من قبل الشركة للتأكد من أن شروطها متفقة مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- رفع التوصيات بالموافقة أو عدم الموافقة على أية صفقة أو عقد أو أي تعاملات أو مستندات لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية واقتراحات تعديلها بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- دراسة أية مسائل أخرى تتم إحالتها من قبل الادارة القانونية بالشركة أو من قبل مجلس الادارة ضمن نطاق اختصاصاتها.
- تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة لشركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية يشتمل على رأيها في مدى توافق أعمال الشركة ونشاطها مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ومدى التزام إدارة الشركة بما تتيحه هيئة الرقابة الشرعية من آراء، وما يكون لديها من ملاحظات على أعمال الشركة ، ويذكر هذا التقرير ضمن التقرير السنوي للشركة ، ويكون الرأي بأغلبية أصوات هذه الهيئة، وفي حالة تعذر تحقيق الأغلبية ووجود خلاف بين أعضاء الهيئة.

بموجب إجتماع الجمعية العامة للشركة المنعقدة في تاريخ 2023/5/22 بتعيين شركة المشورة والرابية للإستشارات المالية الإسلامية لتقديم خدمات الرقابة الشرعية كأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لأعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2023 ، وتتكون الهيئة من ثلاثة أعضاء ، وتقوم الهيئة بإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية وكذلك التأكد من التزام الشركة وعملياتها وتعاقدها مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء. وقد قامت هيئة الرقابة الشرعية خلال السنة المالية المنتهية في 30 / 9 / 2023 بإصدار عدد (14) قرار، لم تقم الشركة بإصدار أي سياسات أو إجراءات جديدة للمنتجات والأنشطة خلال الفترة ، وقد إنتهت الهيئة بالتأكد على أن العقود والعمليات التي أبرمتها الشركة خلال السنة المالية المنتهية تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية:

- (1) الدكتور. عبدالعزيز خليفة القصار - رئيس هيئة الرقابة الشرعية.
- (2) الدكتور. علي إبراهيم الراشد - عضو هيئة الرقابة الشرعية.
- (3) الدكتور. عصام خلف العنزي - عضو هيئة الرقابة الشرعية.

10. سياسة الأجور والمكافآت:

- تتماشى سياسة الأجور والمكافآت في شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية Cinet مع الإستراتيجيات والأهداف التي تم وضعها من قبل مجلس الإدارة وبما يتفق مع مع أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الكويتي رقم 1 لسنة 2010 والتعديلات اللاحقة عليه ، وكذلك قواعد ومتطلبات حوكمة الشركات الصادرة من بنك الكويت المركزي ، بالإضافة إلى التوصيات التي تصدر عن لجنة التشريعات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة ، حيث تتوافق تلك السياسة مع أفضل الممارسات المتبعة وبشكل متوازن في إجراءات تطبيقها ووفقاً لأحدث المعايير بغاية إستقطاب والحفاظ على الموظفين الأكفاء وتحفيزهم ، فالدافع الرئيسي وراء سياسة الشركة للمكافآت المتغيرة هو الثقافة القائمة على مستوى تقييم الأداء التي توائم بين مصالح الموظفين ومصالح مساهمي الشركة ، وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل تحقيق نتائج على المدى القصير ، والأداء المستدام على المدى الطويل ، وقد وضعت هذه الإستراتيجية بهدف مشاركة نجاحات الشركة ومواءمة حوافز الموظفين مع أطار المخاطر ، وتعتبر كفاءة الموظفين وإلتزامهم على المدى الطويل هما العوامل الأساسية لنجاح الشركة ، ولهذا تسعى شركة شبكة الكويت

المخاطر في شركة شبكة الكويت للمعلومات الإئتمانية Cinet ، بما في ذلك مراجعة واعتماد سياسات إدارة المخاطر، ونزعة المخاطر، والإفكشاف للمخاطر وحدود الإفكشاف، مع ضمان توافر البنية التحتية والموارد اللازمة ، وتسعى إدارة المخاطر إلى تعزيز إطار عمل حوكمة المخاطر ودعم السياسات الشاملة التي تحدد أدوار ومسؤوليات الأطراف ذات الصلة، فضلاً عن نشر ثقافة إدارة المخاطر بشكل مستمر ، وتقديم التوجيه لجميع موظفي الشركة والمشورة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان التابعة له ، وحول مركز الشركة وأدائها ضمن معايير المخاطر المعتمدة وإصدار التوصيات بإعادة ضبط حدود المخاطر المقبولة لدى الشركة.

الإلتزام بالأنظمة والقوانين:

يعكس إطار الإلتزام والمطابقة الذي اعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الإمتثال السليمة. كما يوضح إلتزام الشركة بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والمعايير المهنية العالية. وبناء على ذلك فإن من مهام إدارة الإلتزام مساعدة الإدارة التنفيذية في ضمان إلتزام جميع أعمال الشركة وموظفيها بالقوانين والتعليمات الرقابية والقيام بها وفقاً لأفضل المعايير المهنية وعموماً بالممارسات السليمة ذات الصلة بتلك الأنشطة. ويمكن لمدير إدارة الإلتزام الرجوع إلى مجلس الإدارة من خلال لجان التدقيق وحوكمة الشركات إذا إستدعى الأمر لذلك.

مخاطر الإلتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية والخسائر المادية أو الأضرار التي تلحق بسمعة الشركة نتيجة عدم الإلتزام بمتطلبات القوانين المنظمة لها والقواعد واللوائح المعمول بها ، ومعايير وقواعد السلوك المهني ، وتوضح سياسة الإلتزام النهج الذي تتبعه الشركة في إدارة مخاطر الإلتزام، حيث تبين هذه السياسة متطلبات برنامج الإلتزام في الشركة ، وتحدد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين والتدقيق الداخلي وخطوط الدفاع الثلاثة الخاصة بإدارة مخاطر الإلتزام وتعمل هذه المتطلبات معاً لتقديم نهج شامل قائم على المخاطر من أجل تحديد مخاطر الإلتزام وإدارتها وتصعيدها بشكل استباقي في جميع أنحاء الشركة ، كما تحدد سياسة الإلتزام بالشركة أيضاً متطلبات الإبلاغ عموماً عن مخاطر الإلتزام إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة منه ، ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مخاطر الإلتزام بشكل رئيسي من خلال لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت.

للمعلومات الإئتمانية Cinet إلى إستقطاب أفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة بالإستمرار في العمل لديها وتحفيزهم من أجل مصلحة المساهمين على المدى الطويل.

- ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال المطبق لدى شركة شبكة الكويت للمعلومات الإئتمانية Cinet بأنها تعمل وفق معايير واضحة الإستراتيجية وسياسة الأجور والمكافآت لديها ، حيث تخضع كافة الأمور المرتبطة بالأجور والمكافآت والإلتزام الكامل للمتطلبات الرقابية تحت إشراف لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة ، وتأخذ سياسة الأجور والمكافآت لدى الشركة بعين الإعتبار دور كل موظف ، وتحدد التوجيهات بناء على كون الموظف قادر على تحمل المخاطر ، أو الموظف المعتمد الذي يستلزم تعيينه الموافقة المسبقة من بنك الكويت المركزي نظراً لأهمية دوره في الشركة ، أو من وظائف المطابقة والإمتثال ، أو وظائف الدعم الفني ، ويعتبر الموظف في الشركة أيضاً متحملاً لمخاطر جوهرية إذا كان يرأس إحدى الإدارات الهامة وأي موظف يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملموس على حجم المخاطر لدى الشركة.
- تشرف لجنة الترشيحات والمكافآت على كافة سياسات المكافآت المقدمة لموظفي Cinet ، حيث تعتبر اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وإجراءات العمل ذات الصلة بها، كما تضطلع اللجنة بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعتها وإصدار التوصيات بشأنها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لإعتمادها ، كما أنها مسؤولة عن وضع السياسات وإطار عمل الحوكمة لكافة قرارات الأجور والتعويضات ، وتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص المستحقين لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم المخاطر لدى الشركة.
- تتضمن مكافآت الموظفين كلا من العناصر الثابتة والمتغيرة ، والتي تشمل الراتب الأساسي ، والبدلات ، والمكافآت السنوية ، ويقصد بالراتب الأساسي هو أجر الموظف الشهري والذي يتم تحديده وفقاً لمعايير تقييم الوظائف حسب سلم الدرجات الوظيفية في الشركة ، أما البدلات فهي مبالغ مالية تدفع شهرياً بجانب الراتب الأساسي، تعطى بحسب طبيعة عمل الموظف ، والمكافآت السنوية هي مكافآت تمنح للموظف نهاية السنة المالية بحسب تقييم أداء الموظف وأداء الشركة ، أما الحوافز فهي برامج يتم وضعها لتحفيز الموظفين على زيادة الإنتاج وتحسين الأداء في العمل.

11. إدارة المخاطر:

- تولي شركة شبكة الكويت للمعلومات الإئتمانية Cinet الإهتمام والعناية الخاصة لإدارة المخاطر ومتطلبات الحوكمة ، حيث أن مجلس الإدارة لديه القدره على فهم وتحليل طبيعة وحجم المخاطر التي تواجه أنشطة الشركة ، حيث يقوم بالحد منها قدر المستطاع ، ويحدد الإجراء المناسب للتعامل معها ، ولذلك فقد قام مجلس الإدارة بتطوير اساليب مواجهة المخاطر وذلك من خلال وضع الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة ونزعة المخاطر.
- اتخذت الإدارة التنفيذية خطوات هامة وفعالة لتحديث أنظمة قياس المخاطر والمتابعة وأنظمة إصدار التقارير والمتابعة ، كما يتم متابعة الإفكشافات للمخاطر وتحليلها ورفعها إلى لجنة المخاطر لإصدار توصياتهم بشأنها إلى مجلس الإدارة وكذلك للإدارة التنفيذية ، وهو ما كان له الأثر الإيجابي على الشركة فيما يتعلق ببياناتها المالية الختامية تحديداً.
- لقد رسخت شركة شبكة الكويت للمعلومات الإئتمانية Cinet وظائف متعددة تحت مظلة المخاطر غير المالية، وذلك تماشياً مع إستراتيجية وأطر عمل إدارة المخاطر للشركة والتي تشمل المخاطر التشغيلية، وإدارة استمرارية الأعمال، وإدارة المخاطر التكنولوجية، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني.
- تركز إدارة المخاطر على تعزيز القدرات لإدارة ورصد المخاطر الرئيسية في شركة شبكة الكويت للمعلومات الإئتمانية Cinet حيث يتم تحديد مناطق الضعف المحتملة والتأكد من وضع خطط وضوابط مناسبة لعلاج وتخفيف المخاطر الناجمة عنها ، أما من ناحية إدارة المخاطر التكنولوجية، فهي تعمل على تحقيق الكفاءة المثلى لخدمات تقنية المعلومات، والتأكد من توافر الإلتزام المطلوب وضمان فعالية بيئة الرقابة الداخلية.
- وتعمل وحدة إستمرارية الأعمال بإستمرار على تطوير وتنفيذ إطار عمل إستمرارية الأعمال والذي يشمل إستراتيجيات تعافي الأعمال ووضع خطط إدارة الأزمات وبرامج مرونة الأعمال، وذلك في سبيل توفير القدرة على الاستجابة الفعالة لأعطال الخدمات والعمل على حماية مصالح الشركة ومشتريها وعملائها والمساهمين.
- وفي ضوء الأهمية المتزايدة لأمن المعلومات في العمل المصرفي والمالي. وفي ظل التحديات المترتبة على المخاطر الناتجة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال العمل الإئتماني والمصرفي. وتماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في تاريخ 10 سبتمبر 2019 بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، تولت الإدارة مسؤولية الرصد المستمر للتهديدات الأمنية الخارجية المتعلقة بالشبكة والأنظمة التكنولوجية، والعمل على استكشاف هذه التهديدات ووضع سبل الوقاية لضمان سلامة البيانات الداخلية والخارجية ، وبناءً على ذلك فقد تم وضع سياسات وإجراءات ومعايير متينة لمنع الحوادث والإختراقات والدخول غير المصرح لقواعد البيانات ، وضمان التعافي السريع في حالة حدوث أي انتهاكات للأمن السيبراني.
- إن مجلس الإدارة ومن من خلال لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإشراف العام على

النسبة %	عدد الاسهم	المساهمين
12.280	20,244,000	بنك الكويت المركزي
8.649	14,257,560	بنك الكويت الوطني
7.140	11,770,440	بنك بوبيان
6.140	10,122,000	البنك الأهلي الكويتي
6.140	10,122,000	البنك الأهلي المتحد*
6.140	10,122,000	البنك التجاري الكويتي
6.140	10,122,000	بنك البحرين والكويت
6.140	10,122,000	بنك الخليج
6.140	10,122,000	بنك الكويت الدولي
6.140	10,122,000	بنك برقان
6.140	10,122,000	بيت التمويل الكويتي
6.140	10,122,000	شركة التسهيلات التجارية
6.140	10,122,000	مجموعة أوزان المالية للتمويل والاستثمار
3.509	5,784,000	بنك وربه
3.509	5,784,000	شركة أعيان للإجارة والاستثمار
1.316	2,169,000	شركة ياس انستولمنتس للتسهيلات الائتمانية
1.096	1,807,500	شركة الأمانة الدولية للتجارة العامة
1.096	1,807,500	شركة يوسف احمد الغانم واولاده
100.000	164,844,000	مجموع

*تم دمج البنك الأهلي المتحد بطريق الضم لبيت التمويل الكويتي لتبلغ نسبة ملكيته المباشرة وغير المباشرة في ساي نت 12.280%

قائمة المساهمين الرئيسيين بالشركة

الأعضاء المشتركين في شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (ساي نت)

البنوك التقليدية والإسلامية والأجنبية:

بنك الكويت الوطني
بيت التمويل الكويتي
البنك الأهلي الكويتي
البنك التجاري الكويتي
بنك الكويت الدولي
بنك الكويت الصناعي
البنك الأهلي المتحد
بنك البحرين والكويت
بنك قطر الوطني
بنك أبو ظبي الأول
بنك الخليج
بنك برقان
بنك بوبيان
بنك وربة
بنك مسقط
بنك الدوحة
بنك المشرق
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (مصرف الراجحي)
فرع بنك سيتي بنك
بنك بي ان بي باريبا
البنك الصناعي والتجاري الصيني المحدود
بنك اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدودة

الشركات الإستثمارية والتمويلية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي:

شركة التسهيلات التجارية
شركة المنار للتمويل و الإجارة
مجموعة أرزان المالية للتمويل والإستثمار
شركة الملا العالمية للتمويل
شركة يونيكاب للإستثمار والتمويل
شركة السور للتمويل و الإجارة
شركة المركز المالي الكويتي
شركة نور للإستثمار المالي
الشركة العربية للإستثمار
شركة كامكو للإستثمار
شركة آسيا كابيتال الاستثمارية
شركة الكويت والشرق الأوسط للإستثمار المالي
شركة الريادة للتمويل و الإستثمار
مجموعة عارف الاستثمارية
شركة ديمه كابيتال للاستثمار
الشركة الكويتية للاستثمار
شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي
شركة المصالح الاستثمارية
شركة أعيان للإجارة والإستثمار
شركة عمار للتمويل والإجارة
شركة أصول للإستثمار
الشركة الكويتية للتمويل والإستثمار

شركة وارد للإجارة و التمويل
شركة رساميل للاستثمار
الشركة الوطنية للإجارة والتمويل
شركة وفرة للاستثمار الدولي
شركة المسار للإجارة والاستثمار
شركة الحياة للاستثمار
شركة الإستثمارات الوطنية
شركة كفيك للخدمات التمويلية
شركة الوطني للاستثمار

الشركات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة:

شركة يوسف أحمد الغانم وأولاده
شركة ياس أنستولمنتس للتسهيلات الإئتمانية
شركة الأمانة الدولية للتجارة العامة
شركة مؤسسة الأندلس التجارية
شركة تسهيلات الدولية للتجارة العامة
شركة يوريكا للتجارة
شركة عيسى حسين اليوسفي وأولاده للتجارة العامة
شركة الزباني للتجارة
شركة العدان العقارية
شركة دخيل الجسار للصناعات الكهربائية
الشركة الكويتية لإستيراد السيارات
شركة إلكترون للأجهزة الإلكترونية

شركة أبيات ميغا ستور

شركة مجموعة المسيلة المتحدة لتأجير السيارات

شركة البابطين للحلول المتكاملة

شركة عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين

شركة تسهيلات السابر للتجارة العامة والمقاولات

شركة كي جي إل لتأجير السيارات

شركة بليتك جيمينج اند جادجتس للأجهزة الكهربائية

شركة فيرست إيكويليس للمعدات والنقل

شركة عز الإختيار

شركة الرثعان الإلكترونية

شركة بيزات للتجارة العامة

شركة ايزي باي للتجارة العامة

جهات شبه الحكومية:

الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة